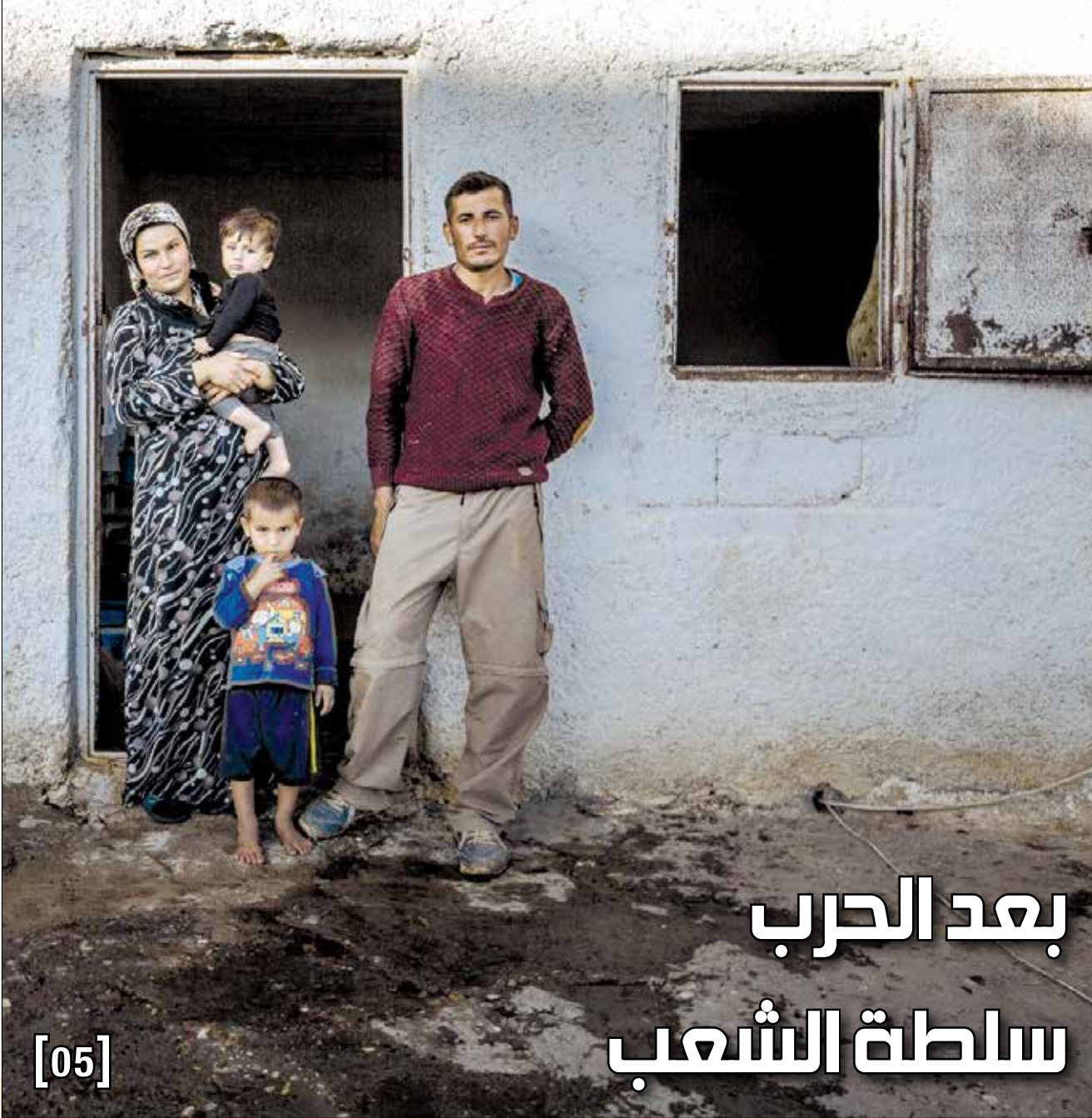




كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



## بعد الحرب سلطة الشعب

[05]

### الافتتاحية

#### أوروبا و«الشقيق الأكبر»

تظهر يوماً بعد يوم مؤشرات جديدة في العلاقات الدولية، لتؤكد بأن الوضع الدولي، وضمن الأفق المنظور، مقبل على تحولات نوعية كبرى، آخر هذه المظاهر، وأكثرها تأثيراً هي الخلافات المتصاعدة مؤخراً بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، حول الكثير من الملفات، بما فيها العديد من البنى الاقتصادية والسياسية الأساسية المشتركة، التي تعتبر أعمدة المركز الرأسمالي الغربي، وأدواته في الهيمنة.

بات الانسحاب الأمريكي الأحادي من الاتفاقات الدولية، من وراء ظهر الحلفاء التاريخيين، سمة أساسية في السياسة الأمريكية، وبالإضافة، إلى ذلك تحاول الولايات المتحدة التعامل مع كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي على حدة، بدلاً عن التعامل معها كمؤسسة، فمن الابتزاز الأمريكي للحلفاء الأوروبيين، في موضوع النفقات الدفاعية، والاستحقاقات المالية لأعضاء حلف الناتو، وتصريحات الرئيس الأمريكي عن الحلف في بداية توليه منصب الرئيس، إلى الانسحاب من اتفاقية المناخ، إلى الرسوم التجارية على الصلب والألمنيوم، إلى الخروج عن التوافق الدولي حول وضع مدينة القدس الفلسطينية، كلها شكلت مقدمات انقسام في الحلف غير المقدس.

كانت النخبة السياسية الأوروبية الحاكمة حتى وقت قريب، تحاول تجنب تعميق الخلاف مع «الشقيق الأكبر»، عجزاً أو تواطؤاً، ولكن رعونته هذا الشقيق، وحالة التخبط في دائرة صنع القرار الأمريكي التي لم تعد تخفى على أحد، باتت تدفع حتى أقرب الحلفاء، إلى البحث عن طريق الخروج من مأزق التبعية المزمنة، والمخرج، وتبعاتها الكارثية، لدرجة دفعت رئيس المجلس الأوروبي، دونالد توسك، إلى التصريح قائلًا: «لا حاجة لأعداء بصحبة حلفاء مثل الولايات المتحدة الأمريكية».

وبعد أن عجز كل من المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي ماكرون عن إقناع الرئيس الأمريكي بالعدول عن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران، يمكن القول، بأن العلاقات بين دول الحلف الغربي، دخلت طوراً جديداً، عنوانه العريض بداية الانقسام، وتعمقه التدريجي، بدلالة التسارع الأوروبي إلى توسيع العلاقات مع روسيا الاتحادية، رغم التشدد الأمريكي في هذا المجال، وما يعزز هذه الحقيقة، هو اللقاءات الأخيرة للرئيس الروسي، مع حليفي واشنطن، ميركل وماكرون، والاتفاقات التي عقدت، رغمًا عن الموقف الأمريكي، والإشارات التي حملها التصريح «العرضي» لفلاديمير بوتين، حول إمكانية تقديم المساعدة الأمنية لأوروبا، والتعاون المشترك في هذا المجال، بالإضافة إلى المؤشرات التي حملتها نتائج الانتخابات الإيطالية، وفوز القوى التي تدعو إلى علاقات واسعة مع روسيا، تؤكد أن التوجه الأوروبي نحو الشرق بات مرجحاً.

وإذا كان الانقسام السوفييتي - الصيني في القرن الماضي مؤشراً أساسياً، على تراجع دول المنظومة الاشتراكية، وأحد مقدمات انهيار الكارثي الذي حل عام 1991، فإن الانقسام الأمريكي - الأوروبي اليوم، يشكل بداية بالاتجاه الآخر، أي بداية، لتسارع التراجع في وزن ودور المركز الرأسمالي الغربي عموماً، بكل ما يعنيه ذلك، بما فيه الطبيعة الاقتصادية الاجتماعية للبنية، المحكومة بالتراجع في ظل أزمة عصية على الحل.

#### شؤون عربية ودولية



مشروع سيل  
(دموع واشنطن)

17

#### شؤون محلية



حي الحماوي.. ذاكرتنا  
وتراثنا قيد الاستثمار

15

#### ملف «سورية 2018»



ماذا يعني  
التراجع الأمريكي؟

06

#### شؤون عمالية



عن عمالة الأطفال  
في الداخل السوري

03

# مقترحات خجولة



أقترحت النقابات منذ فترة، رفع الحد الأدنى للأجور إلى ثلاثين ألف ليرة سورية فقط مع العلم أن جميع الإحصائيات تبين أن الحد الأدنى للمعيشة اليوم هو بحدود 300 ألف ليرة سورية، فما الذي دفع النقابات للمطالبة برفع الحد الأدنى أقل ما يمكن أن يقال عنه: أنه خجول ولا يلي متطلبات المعيشة اليوم، بل يعطي نتائج عكسية تضر بالنقابات أولاً عبر إعطاء اشارات إلى الطبقة العاملة أن النقابات غير معنية بمستوى معيشتهم.

الدورة الانتخابية القادمة، من خلال إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية على قاعدة المادة الثامنة الجديدة، ومطالب العمال بالإضافة إلى أنها مطالب إنسانية فهي تمتلك اليوم الشرعية الدستورية، والإضراب سلاح الطبقة العاملة الوحيد، هو حق دستوري لأول مرة في تاريخ سورية، وأوضاع الطبقة العاملة وصلت إلى حد مزر جداً نتيجة قوانين العمل التي أصدرت لصالح أرباب العمل وانخفاض مستوى المعيشة العمال، عدا عن التهجير والدمار الذي لحق بمنزلهم نتيجة الحرب وسرقة وتعفيش منازلهم من قبل قوى الفساد، هذا كله، ألا يدفع بالنقابات إلى استخدام أسلحتها الدستورية بعد؟!

## العمال لن يغفروا لأحد

إذا كان وضع الطبقة العاملة المأساوي اليوم لا يدفع النقابات للتخلي عن شعار: نحن والحكومة شركاء، فإن العمال لن ينسوا هذا الشعار أيضاً في المرحلة القادمة، وسيحاسبون النقابات على موقفها هذا الذي اتخذته في وقت هم في أمس الحاجة لمن يدافع عنهم، ويحصل حقوقهم المهدورة، وهم يعلمون تماماً كيف يحصلون حقوقهم باستخدام أساليبهم الضالعية المشروعة.

لا نريد سوى تطبيق الدستور بدلاً من أن تستعين النقابات بأرقام معينة لرفع الحد الأدنى من الأجور، كان من الأجدر أن تطالب الحكومة بتطبيق نصوص الدستور، وخاصة تلك التي تنص على العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى معيشة الفرد، وتوفير فرص عمل، وعلى ضرورة ربط الأجور بالأسعار، وحماية قوة العمل باعتبارها جزءاً هاماً من العملية الإنتاجية، وهذه المطالب كلها نص عليها الدستور، وبالتالي من المفترض أنه لا خلاف عليها، ولا يستطيع أي أحد التشكيك في مشروعيتها، لأن الدستور هو القانون الأسمى في الدولة، وبالتالي تستطيع النقابات وضع الحكومة وقراراتها في خانة البطلان وعدم المشروعية وخاصة تلك التي تتحدث فيه الحكومة نهراً جهاً عن ربط الأجور بالإنتاج بشكل غير دستوري، وتعلن في عدم دستورية قوانين الحكومة، مثل: قوانين الاستثمار والتشاركية.

## الانتخابات القادمة فرصة أخيرة

اللحظة التاريخية مناسبة اليوم أمام النقابات للعودة إلى قواعدها العمالية عبر تبني مطالب الطبقة العاملة، وسماع صوت العمال، عبر

## النقابات

### لا تملك القوة للضغط

هذه المطالبات برغم من أنها خجولة، إلا أن الحكومة لم ولن تستجيب لها لوقوفها بشكل كامل إلى جانب قوى رأس المال، ولمعرفة أصحاب القرار بضعف النقابات، وعدم قدرتها على فرض رؤيتها، وذلك بسبب بعدها عن قواعدها العمالية الحية، وبتأثيرها الضعيف وعدم امتلاكها للأدوات التي تستطيع معها محاصرة الحكومة ومجابهة قوى رأس المال، ولو كانت النقابات تستخدم حقها الدستوري في الإضراب والتظاهر السلمي لاستطاعت انتزاع حقوق العمال انتزاعاً من قبل الحكومة وقوى رأس المال، ولكن مفاعيل المادة الثامنة في الدستور القديم، والتي مازالت سارية حتى الآن، والتي جرت عليها انتخابات الدورة النقابية السابقة بشكل غير دستوري، تمنع النقابات من اتخاذ موقف واضح وصريح من تعدي الحكومة وأرباب العمل على حقوق العمال، وجل ما تملكه النقابات، هو: تدوير مطالب العمال من اجتماع إلى آخر ومن دورة نقابية إلى أخرى دون إيجاد حل جذري يخرجها من هذه الدائرة المغلقة.

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



## قوانين العمل مطروحة للتعديل؟

منذ فترة من الزمن، أعلن عن تشكيل لجان من الوزارات المعنية بالإضافة لنقابات العمال، لتقديم اقتراحات لتعديل قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية، ولم ترشح عن هذه اللجان أخبار تفيد بطبيعة التعديلات المقترحة، حيث كان الأجدر بأن تطرح تلك التعديلات على النقاش العام بدلاً من احتباسها ضمن اللجان كما هو معتاد، لأن قوانين العمل ستمس الملايين من العمال والعاملين بأجر، ومن حق هؤلاء أن يشاركوا بما يربط لهم، والذي سيكون تأثيره كبيراً على مصالحهم التي انتهكت عبر القوانين المعمول بها منذ سنوات لصالح قوى رأس المال وأرباب العمل، على مختلف مستوياتهم.

وهنا سنؤكد على قضايا تمس جوهر القانونين المراد تعديلها:

لزاماً في البداية، أن يكون هناك توافق بين الدستور وقوانين العمل النازمة للعلاقة بين أرباب العمل والعمال، سواء في القطاع الخاص أو العام، ويشملها هذا التحديد، والمفترض تعديلها على أساس ما جاء في الدستور السوري في المادة 154 «تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل إقرار الدستور سارية المفعول إلى أن تعدل بما يتوافق مع أحكامه، على أن يتم التعديل خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ميلادية» النص الدستوري واضح وبين بما يتعلق بالقوانين وضرورة تعديلها بما يتوافق معه، ولكن هل هذا الأمر محقق بالنسبة لقوانين العمل المعمول بها في سورية، أم أن هناك مخالفة دستورية؟

حسب المادة 40 من الدستور: هناك ضمان لحق العمل لكل مواطن، ولكن تأتي المادة 64 - 65 من القانون 17 لتجيز التسريح التعسفي بحق العمال من قبل أرباب العمل دون ذكر للأسباب، ودون تعويضات حسب الفقرة 2-5 من المادة 64، لتصبح هذه المادة أداة تحكم وسيطرة وضغط بيد أرباب العمل دون وجه حق، وتهديداً لكل عامل لا ينال الرضى، وخاصة إذا ما كان العمال مطالبين بحقوقهم، مثل: زيادة الأجور والتعويضات المستحقة وغلاء المعيشة. هنا تكون الطامة الكبرى بالنسبة للعمال إذا ما أقدموا على ممارسة حقهم في الدفاع عن مطالبهم من خلال الحق الدستوري الآخر، وهو: الإضراب، وهو حق مشروع، ويجري معاقبة العمال عبر التهديد والوعيد. المادة الأخرى الشبيهة بما ورد في القانون 17 المادة 137 من قانون العاملين حيث تستخدم هذه المادة بشكل جائر وتحت مسميات عدة لتسريح العمال، وقد تم تسريح المئات منهم في الفترة الأخيرة.

ما نود قوله في هذا العرض: إن الطبقة العاملة السورية تتعرض لهجوم واسع يمس حقوقها الأساسية الدستورية و«الاقتصادية» الاجتماعية - الديمقراطية عبر القوانين الحالية، واجبة التعديل، ومنها: حقها بالإضراب السلمي المتوافق مع شرعة حقوق الإنسان والقوانين الدولية التي تجيز هذا الحق.

اللحظة التاريخية  
مناسبة اليوم أمام  
النقابات للعودة إلى  
قواعدها العمالية

# عن عمالة الأطفال في الداخل السوري



## ■ غزل الماغوط

### بلا أرقام

سائر الأرقام التي نستند إليها اليوم عند التطرق إلى عمالة الأطفال السوريين تخص المنظمات الدولية، كمنظمة العمل واليونسيف وغيرها، في حين لا أرقام لدينا من الداخل السوري، رغم أنه لا تنقصنا الوزارات المعنية ولا النقابات، لكن التعامل مع هذه القضية لا يكاد يلقى أدنى اهتمام، وهو ما لحظناه في المؤتمر المنعقد بهذا الخصوص منذ أيام، إذ استند بالكامل إلى إحصاءات ودراسات أجرتها المنظمات الدولية عن سوق العمل لدينا.

وحسب تقارير الأمم المتحدة الأكثر تداولاً، فإن نسبة الأطفال السوريين العاملين تقدر بـ 20% من إجمالي نسبة العاملين مقارنة بـ 10% قبل الحرب، في حين نفتقر لأية أرقام عن نسبة العاملين من الأطفال إلى عددهم الكلي في الداخل السوري، وتتوافر إحصاءات أكثر وضوحاً فيما يتعلق بعمالة الأطفال السوريين في دول الجوار، لكنها ما تزال غير كافية للإحاطة بالمشكلة وتعوزها الدقة في كثير من الأحيان.

### الجانب التشريعي

تشريعياً، لا يجيز التشريع السوري عمالة الأطفال، لكنه يسمح بعمل الأحداث وفق ضوابط محددة، حيث تعرف المادة 113 من القانون 17 الحدث بأنه من أتم مرحلة التعليم الأساسي أو تجاوز سن الخامسة عشرة، في حين أن سوق العمل السورية تغص بمن هم دون هذا السن، إذ يعمل آلاف الأطفال في ورشات النجارة وإصلاح السيارات،

مروراً بجمع القمامة والبيع على البسطات والأعمال الزراعية القائمة تطول. وتقدم المادة 114 تفاصيل أخرى، حيث تمنع تشغيل الحدث أكثر من ست ساعات، كما تمنع تكليفه بساعات عمل إضافية، أو بالعمل الليلي، وتمنح المادة 117 الحدث إجازة مأجورة مدتها ثلاثون يوماً.

### من المسؤول؟

تعد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المسؤول الأول عن مراقبة عمل الأحداث، لكنها لا تمارس الدور المنوط بها في هذا الصدد، إضافة إلى أنها تستند إلى قوانين

وتشريعات تحتاج إلى التعديل جملة وتفصيلاً، وهو ما تحدثت عنه وزارة الصحة في مؤتمر السلامة المهنية منذ أيام، حيث أبدت الصحة تحفظاً على القرار رقم 12 لدى وزارة العمل، والذي يحدد أن طفلاً في الخامسة عشرة من عمره يجب ألا يحمل أكثر من 10 كغ والطفلة 7 كغ، في حين لا يجوز أن يجرى على عجلات أكثر من 300 كغ، وهي أرقام غير مقبولة أبداً ويجب أن يعاد النظر فيها كما دعت وزارة الصحة إلى رفع سن العمل لدى الأحداث من الإناث مقارنة بالذكور لخطورته المضاعفة على بنيتها الجسدية.

### على الورق

لكن ما لا يخفى على أي مطلع: أن أحداً من أرباب العمل لا يطبق هذه القوانين، وأنها حتى لو طبقت فهي ما تزال قاصرة عن حماية الأطفال من مخاطر سوق العمل، وما يمارس فيه من استغلال بحقهم، فمن الضروري تعديل القوانين جملة وتفصيلاً بما يتناسب مع ما يجري فعلياً على أرض الواقع، فعمالة الأطفال دون الخامسة عشرة لا تخفى على أحد ونموها المضطرب يهدد جيلاً كاملاً ويهدر حقوقه، ولا ينفع التعامي عن الظاهرة في وضع حد لها.

### مشكلة اقتصادية لا ثقافية

إن عمالة الأطفال مرتبطة بالدرجة الأولى بالواقع الاقتصادي، لذلك فإنها تعد ضرورة لا مفر منها، وليست خياراً بالنسبة لكثير من الأسر، وبالتالي فإن حل المشكلة يقوم بالدرجة الأولى على تحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة السورية ولعموم الفقراء، وبالطبع فإن الإلقاء باللائمة على الثقافة المجتمعية وتحميل الأسر مسؤولية تشغيل أطفالها ليست سوى محاولة لذر الرماد في العيون، فمن نافلة القول: إن المسألة لا ترتبط بالوعي، وإنما بالسياسات الاقتصادية التي أوصلتنا إلى هذه المرحلة.

## الطبقة العاملة



### فلسطين المحتلة - موظفو وكالة غوث

أعلنت اللجان النقابية للعمال في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» عن تنفيذ إضراب عن العمل يوم 28 أيار، وقال الموظفون: إن اللجان النقابية قررت تنفيذ الإضراب، وفي حال تم رفض مطالبهم فسيعدون للخطوات التصعيدية، ومنها: الإضراب المفتوح. قالت اللجان في بيانها: إن قرارها جاء في ضوء التطورات المتلاحقة والمتسارعة لما يجري على مستوى الإجراءات التصعيدية مع إدارة الوكالة وتعنتها في موقفها بعدم الاستجابة لمطالب العاملين.

يذكر أن العاملين في «الأونروا» بدأوا منذ أسبوعين تقريباً بتنفيذ سلسلة من الإجراءات، احتجاجاً على حرمان الموظفين من زيادة الرواتب ورفع أقساط التأمين وحرمان العاملين من عدد من الحقوق والمكتسبات الوظيفية.



### أستراليا - إضراب يوقف طبع العملة

اضطرت السلطات الأسترالية لوقف طباعة العملات الورقية، بعد دخول موظفي وحدة تابعة للبنك المركزي بالإضراب بدعوة من محافظ البنك الاحتياطي، الذي طالب العاملين بالمطالبة بزيادة أكبر للأجور، وقال محافظ البنك المركزي للنواب: إن متوسط الزيادات السنوية للأجور يجب أن يكون نحو 3,5%، لتحقيق مستوى تضخم عند 2,5% وهو ما يستهدفه البنك في المتوسط. وتوقف العاملون في نوت بريتينغ أستراليا، المملوكة بالكامل للبنك الاحتياطي، عن العمل يوم 25 أيار، مطالبين بزيادة في الأجر قدرها 3,5% بدلاً من متوسط معدل الزيادة في القطاع التي يقدمها البنك المركزي وتبلغ 2%.



### العراق - موظفو نفط الشمال

تظاهر العشرات من الموظفين في شركة نفط الشمال يوم 24 أيار، في محافظة كركوك، أمام بوابة إدارة الشركة للمطالبة بإعادتهم إلى وظائفهم، وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها شعارات مطالبة منها: «شركة نفط الشمال تتجاهل وتماتل بإصدار أوامر إدارية بحق 291 عامل وفني، مشمولين بالإعادة إلى وظائفهم بعد استكمال الإجراءات الإدارية والأمنية للمرة الثانية، بحجة عدم موافقة وزير النفط». فيما حمل آخرون لافتة كتب عليها: «إلى وزير النفط نحن العمال الوقتيين المشمولين بالإعادة إلى شركة نفط الشمال.. نطالب بإسعادنا بعد أن سلب حقنا بحجة عدم موافقتكم».



### فرنسا - طريق الخصخصة

أعلنت نقابات السكك الحديدية الفرنسية يوم 24 أيار، أن 95% من عمال هذا القطاع، الذين صوتوا في استفتاء نظمته النقابات، يعارضون خطط الإصلاح الحكومية التي تسببت في موجة إضرابات لا تزال مستمرة. وقال لوران برو من الكونفدرالية العامة للعمل: لا بد من النظر لهذه النتيجة التي تعد شاهداً على رفض عمال السكك الحديدية القاطع للقانون المطروح للمناقشة. تعارض النقابات خطط الحكومة لإتاحة التنافسية في قطاع السكك الحديدية، وتشغيل الموظفين بالشركة في المستقبل بعقود توظيف عادية وليس كموظفين عموميين يضمنون عملهم مدى الحياة، كما يخشون. رغم النفي الرسمي المتكرر. أن تمهد الطريق لخصخصتها.

# مشفى صلخد.. نقطة عبور!



بني مشفى صلخد بتاريخ 2005/8/21، وفق أفضل المخططات، وزودت بأحدث التجهيزات، حيث تتسع لـ 208 أسرة، والمساحة المبنية للمشروع 18 ألف متر مربع والمساحة الطابقية 500 متر مربع ومساحة العقار 30 ألف متر مربع، وتضم أيضاً أقساماً متطورة للعمليات والعناية المشددة والكلية الصناعية، والجراحة بمختلف اختصاصاتها، وأجهزة اختبار الجهد ووسائل استقصاء شعاعي متقدمة، وتصوير طبقي محوري بالإضافة إلى قسم الإسعاف، حيث بلغت القيمة الإجمالية لإنشائها مليار ليرة سورية.

## ■ وائل منذر

### فندق أم مشفى

بعد سنوات عدة من افتتاحها، أصبح هذا المشفى بكل ما تمتلكه من مقومات أقرب ما يكون إلى فندق، حسب ما أفاد به أهالي مدينة صلخد لـ قاسيون، حيث أكدوا تدني وتراجع أداء المشفى من حيث الأرقام وطاقم العمل والخدمات الطبية المقدمة، مقارنة بالسنوات المنصرمة، وقد علمت قاسيون من مصادرها: أن المشفى في السابق وكمعدل شهري، كان يستقبل في غرف العمليات أكثر من 400 مريض شهرياً، وبقسم الإسعاف 3000 حالة، أما العيادات الخارجية نحو 1700 حالة، والمقبولون شهرياً 650 مريض بأقسام المشفى كافة، وكان معدل الولادات 100 حالة شهرياً، وأجريت أكثر من 100 عملية جراحية نوعية على مستوى سورية، مما جعل للمشفى اسماً مرموقاً نظراً لجودة العمل والتنظيم.

بالإضافة إلى تواجد معظم الأخصائيين بالاختصاصات كافة ليلاً نهاراً، مما كان يوفر الخدمات الطبية لأغلبية الحالات معظم الوقت، وكان بالنتيجة عدد الحالات المحولة إلى مشفى السويداء ضئيل جداً. أما إحصائيات اليوم، فهي لا تتجاوز ربع طاقة عمل المشفى سابقاً إن لم تكن أقل. فالعمليات لا تتجاوز 90 حالة، والولادات لا تتجاوز العشرة ومعظمها يحول إلى مشفى السويداء، أو المشافي الخاصة، والحالات المسجلة شهرياً نحو 200 مريض، على الرغم من ارتفاع عدد المرضى ومستوى خدمتهم في العيادات الخارجية، التي تقدم الخدمات

السنية والعينية والمخبر والأشعة والتصوير الطبقي المحوري.

أحد الأطباء المقيمين تحدث لقاسيون قائلاً: إن عدد الأطباء المتواجدين اليوم على أرض الواقع، وليس على الورق والجدول، يكاد يكون معدوماً لبعض الاختصاصات، وشحياً جداً لاختصاصات أخرى، والموجود اليوم من الكادر، العظمية: طبيباً فقط بمواعيد غير ثابتة. النسائية: طبيب واحد. أطفال: طبيب واحد. كلية: لا يوجد، وسابقاً كان يتواجد 3 أطباء رغم توفر كامل مستلزمات ومعدات القسم من أجهزة وسواها، وكادر ترميزي متخصص. جراحة عصبية: طبيب واحد. داخلية عصبية: لا يوجد، وسابقاً كان هناك طبيبان. بولية: طبيبان. أذنية: ثلاثة أطباء. عينية: ثلاثة أطباء. تخدير: ثلاثة أطباء. قلبية: طبيب واحد. داخلية: طبيبان. جراحة عامة: ستة أطباء. عناية إسعافية: لا يوجد وسابقاً كان هناك طبيبان.

إن قلة الأطباء أدت إلى تحويل معظم الحالات المرضية إلى مشفى السويداء الوطني، والمشافي الخاصة الأخرى، وذلك لأسباب التالية:

عدم وجود أخصائيين. عدم وجود طبيب مقيم يستطيع التعامل مع الحالات. وعدم وجود جناح عسكري. وعدم التزام الأخصائيين المناوبين. رغبة بعض الأطباء بتحويل مرضاهم إلى مشافي خاصة، لتتم معالجتهم من قبل الطبيب نفسه، مما سبب ضغطاً كبيراً على مشافي السويداء وعلى سيارات الإسعاف والسائقين. وقد أكد أحد الممرضين في المشفى وجود بعض الأطباء الذين يحملون على عاتقهم أعباء المشفى

والكادر التمريضي والطبي الجبار الذي يعمل بكامل طاقاته من أجل إنجاح عمل المشفى. إن انخفاض أداء خدمات المشفى الأساسية إلى الربع، يجعل البعض يعتقد أن الأسباب هي ضعف الميزانية العامة، لكن العمال في المشفى يؤكدون أن ميزانيته كبيرة وضخمة. أحد فنيي صيانة الأجهزة الطبية تحدث لقاسيون:

إن عدد من الأجهزة الطبية في الهيئة العامة لمشفى صلخد لا يعمل لعدم وجود كادر مختص ضمن المشفى، لاستثمار تلك التجهيزات الطبية الهامة، ووجود أعطال في بعض تلك الأجهزة، مما يبقي عمل المشفى مقتصرًا في حالات كثيرة على استقبال الحالات الإسعافية، وتحويل المرضى إلى المشفى الوطني في السويداء، ما جعل من مشفى صلخد نقطة عبور للمرضى، وخاصة مع ما يعانيه من نقص الأطباء وقلة في الكادر الفني ليبقى جوهر الإشكالية، في عدم وجود آلية عمل صحيحة لاستثمار تجهيزات المشفى.

### مطالب عمالية ملحة

تحدث العمال عن مجموعة من القضايا المطالبة الهامة لهم، والتي يتم تدويرها من مؤتمر نقابي لآخر وتتلخص فيما يلي:

- 1- تشمل العامل في مشفى صلخد والتعاقد معهم من قبل شركات التأمين الصحي كمقدم خدمة أسوأ بالمشافي الخاصة.
- 2- إعادة النظر بتوزيع الحوافز في مشفى الباسل بحيث تصبح أكثر عدالة ومتناسبة بين جميع العاملين في المشفى.
- 3- تأمين النقل الجماعي للعاملين للتخفيف عن أجورهم الهزيلة.
- 4- رفع القيمة المالية للكساء العمالي في ميزانية المشفى.
- 5- زيادة عدد الصرافات الآلية في المحافظة وتحديثها.
- 6- توحيد قيمة التعويض العائلي لجميع أفراد الأسرة، ورفع قيمته بما يتناسب مع تكاليف المعيشة.

- 7- تقديم الوجبة الغذائية لعمال الأشعة والمناوبين في المراكز الإسعافية في الريف.
- 8- زيادة عدد الأطباء المقيمين في الهيئة العامة لمشفى صلخد وتكليف الأطباء الأخصائيين بالدوام في المشفى.

### أقسام وغرف فارغة أين المرضى؟

أثناء تواجد قاسيون في المشفى لاحظت وجود 10 إلى 15 سريرًا تم إشغالها من المرضى، ولدى السؤال عن عدد الأسرة تبين أن المشفى يحتوي على 136 سريرًا إضافة إلى وجود 268 ممرضا وممرضة إضافة إلى حوالي 29 طبيباً ولكن يبقى السؤال: أين المرضى؟

إن موازنة استثمار المشفى تتجاوز سنوياً مئات الملايين لشراء التجهيزات والمعدات وصيانة المباني، ويبقى السؤال المطروح من أهالي المنطقة عبر قاسيون: لمن يتم شراء تلك المعدات والتجهيزات؟ ما جدوى تسمية مشفى صلخد بالهيئة العامة، وهو لا يقدم الخدمات الطبية المطلوبة ضمنه، والتي كانت سبباً في إحداه؟

ولماذا لا يتم إعادة النظر في تسمية مشفى صلخد بالهيئة العامة وفصلها عن مديرية الصحة؟ لأن زوال صفة الهيئة بمرسوم كما جرى تسميتها بمرسوم يضمن الاستثمار الأمثل لتجهيزات ومعدات المشفى الطبية التي تساوي مئات الملايين، والتي يفتقد المشفى الوطني لها رغم الضغط الكبير الذي يشهده المشفى، والذي تتجاوز فيه نسبة الإشغال في كثير من الأشهر 140% إضافة إلى أن رفع صفة الهيئة يضمن تدخل مديرية الصحة برفد المشفى بأطباء من جميع الاختصاصات عن طريق العقود.

لا بديل عن عودة المشفى، وتفعيله بالشكل المطلوب، لتقديم الخدمات الطبية، لأنه الملجأ الوحيد لمرضى المنطقة، وخاصة الذين لا يستطيعون تحمل أعباء مصاريف المشافي الخاصة. فمن المجيب ومن المسؤول؟

## بعد الحرب:

## السلطة للشعب أم عليه؟



التغيير الاجتماعي الشامل، وهو المنعطف الذي سيعبره السوريون مدفوعين بالضرورة، وعبر التجربة، وصولاً للهدف.

وكل محاولة لقوى المصالح النخبوية لا الوطنية الشاملة، في تأخير مسار الناس، سيعني تأجيل هذه المستحققات الكبرى، وسيعني المواجهة مع ضرورات العيش لدى الأغلبية، والتي لن تكون معطلة سياسياً ومعزولة، حيث لن تكون هناك فيما بعد ربح حرب تطحن قدراتها، وتفرض عليها منطق القوة.

إن حل كل مشكلة جزئية من المشاكل الاجتماعية المليونية اليوم في سورية، سيتطلب بالضرورة نشاطاً سياسياً عالياً، لأنه سيتطلب موارد اقتصادية كبرى، وهذه لن يحصل عليها عموم السوريين بسهولة، بل فقط عبر الضغط والانتزاع والإدارة والمراقبة والتقييم الشعبي لكل نشاط اقتصادي تقوم به أية سلطة مستقبلية منتخبة.

مخطئ من يتصور بأن نهاية المعارك هي عودة إلى نقطة الصفر، أي عودة إلى البنية والظرف السياسي والاجتماعي والاقتصادي القابع قبل الأزمة، والمتوغل خلالها. فهذه البنية قد انتهت عملياً، منذ أن ولدت أزمة تفاعلت إلى هذا الحجم، وانتجت كل ما سبق من مظاهر الكارثة الإنسانية السورية... وهي لم تستمر وتنتعش إلا بفعل ضجيج الحرب. أما بعد أن تخمد المعارك، فإن كل ما نجم عنها سيطفو إلى السطح ويصبح قيد البحث.

كانوا قد فتحوها في الحرب! سيبحث كل هؤلاء عن سبل العيش، بعد أن يتوارى شيخ الموت... وحتى محاولتهم «للعيش بسلام فقط» ستعني سعيهم لحل مشاكلهم الكبرى، فرادى وجماعات. ولكن المفارقة أن هذا الطلب البسيط أي: «العيش»، يعني حل كل هذه المعضلات الاجتماعية، ومواجهة المجتمع السوري لهذه المستحققات الكبرى. والتي لا يمكن أن يتم تجاوزها حتى لو عدنا إلى وتيرة أفضل سنوات التاريخ السوري! فلا مستويات الأداء الديمقراطي والحراك السياسي والاجتماعي الواسع في الخمسينيات تجدي بعد اليوم، ولا وتيرة الأداء الاقتصادي والتنموي المتوسع خلال الستينيات وحتى النصف الثاني من السبعينيات تكفي! بل سيحتاج المجتمع السوري إلى ظرف اقتصادي-اجتماعي وسياسي استثنائي، ليستطيع كل هؤلاء المحرومين أن يعودوا إلى حياة كريمة، وأن يرمموا ما خسروه في سنوات الحرب.

## «السلطة للشعب»

ستحتاج البلاد إلى حالة وطنية شاملة، ولكي تكون وطنية فعلياً أن تكون قائمة على مصلحة عموم المتضررين، وبأيديهم. والأساس في هذا: الوصول إلى اقتصاد يديرون موارده لمصلحتهم، وأدوات سياسية واجتماعية متطورة يستخدمونها لفرض ذلك، وتحقيقه. وكل من هذا وذاك هو جوهر عملية

تزال جزئياً... ستصبح من الماضي إن أجلاً أم عاجلاً. فالمعارك تضع أوزارها وتخمد بالتدريج. وتتحول المتغيرات التي تتراكم في ميزان القوى الدولي، إلى وقائع نوعية تفرض نفسها، لتطفئ الحريق السوري؛ فتطوي صفحة تقسيم سورية، وتنتهي احتمال استيطان الإرهاب فيها، وتوقف تغذية الصراع بالمال العالمي والإقليمي، وتجبر الأطراف للوصول إلى توافق سياسي خطوة بعد خطوة. ولكن يبقى السؤال: ماذا بعد وقف الحرب؟

## هل «العيش بسلام فقط» مسألة سهلة؟

علينا أن نتساءل بعض الأسئلة التفصيلية لتتخيل ما سيواجهه السوريون بعد سنوات الأزمة السبع... فمثلاً: ماذا سيفعل جيل كامل من الشباب قضى سنوات عمره الفاعلة وسط المعارك، أو تحت تأثيرها؟ وما هاجسه التالي؟ وماذا ستفعل الملايين من الأسر بعد أن تقف على أطلال بيوتها المدمرة؟ ومئات الآلاف من أهالي المفقودين؟ والملايين من الجرحى؟ والملايين من العاطلين عن العمل؟ والملايين من اللاجئين؟ والملايين من الفقراء بل والجوعى؟ والملايين ممن لا تحصل أسرهم على دخل يكفي للاستمرار؟ والأهالي الذين لم يعرف أطفالهم المدرسة، والأسر التي خسرت مصادر رزقها وسط الدمار... والخ؟ بل حتى ما الذي ستفعله أفواج المرتزقة، بعد أن يوقف السلم «طاقة الفرج» التي

يعتقد البعض أن المنعطفات السياسية والاجتماعية الكبرى تجري على شكل موجات من الناس الغاضبة التي تقلب الطاولة، وتغير الوقائع وتجعل الحاكم محكوماً، والمحكوم حاكماً بليلة وضحاها... ورغم أن تاريخ الصراع البشري، والحديث منه، قد شهد حوادث سياسية ثورية كبرى كهذه، إلا أن التغيير لطالما كان عملية مديدة ومليئة بالتعرجات والتجارب حتى ينضج المسار.

## ■ ليلى نصر

قد يقول قائل: إن بلادنا خارج هذا كله... وأنها دخلت مساراً حاداً وقاسياً، طوى معه صفحة التغيير الاجتماعي المطلوب، وأصبح أغلب السوريين ينشدون فقط وقف الحرب، ولملمة الجراح. وفي هذا القول ما هو صحيح، ولكنه منقوص أيضاً.

## الحرب ستخمد تدريجياً فماذا بعد؟

صحيح أن عموم السوريين في اللحظة الحالية لا يريدون إلا أن يستعيدوا معالم الاستقرار المبددة، أي: بلاد بلا حرب، حياة بلا خطر الموت أو التهجير، ووطن يأويهم من التشرد والنزوح ليعيشوا فيه مواطنين بحقوقهم الكاملة، لا تهدد وجودهم أو حريتهم ميليشيات حملة السلاح أياً كانت مسمياتها ومواقعها. ولكن هذه المحددات الأولية للعيش، والتي كانت مهددة طوال الأزمة، ولا

إن حل كل مشكلة جزئية من المشاكل الاجتماعية المليونية اليوم في سورية سيتطلب بالضرورة نشاطاً سياسياً عالياً.

# ماذا يعني التراجع الأمريكي؟

إن تراجع وزن الولايات المتحدة ودورها في العالم لا يخص الولايات المتحدة وحدها، ولا العلاقات بين الدول الكبرى فقط، بل هي مسألة تخص كل دول العالم، بلا استثناء، وبالتالي فإن معالجة هذه المسألة ليست ترفاً سياسياً، أو مجرد موقف أيديولوجي، أو اصطفاً مع خصوم واشنطن، بل يتعلق إلى حد كبير باتجاه تطور الوضع العالمي ككل، وفي مختلف المجالات:



أن تقوم بإبداع نموذجها الخاص الجديد من الاشتراكية، كبديل يوفر العدالة الاقتصادية الاجتماعية ويعززها، ويضع الحلول للنتائج الكارثية للرأسمالية على المستويات كافة. ولعل ذلك النموذج الجديد يحمل في طياته جوهرًا تحرريًا وطنيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، والذي يمكن أن يتجسد عملياً بالثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، كاستحقاق مرتسم موضوعياً أمام هذه البلدان والشعوب، في طريقها نحو اشتراكيته الجديدة.

## المهام الموضوعية محلياً

باعتبار أن الظرف الموضوعي أصبح ناضجاً أمام هذه الدول والشعوب للمضي نحو الاستحقاق المطلوب كمشروع استراتيجي وضرورة تاريخية، فإن توفير حوامله الذاتية والمحلية أصبحت بحكم الأمر الواقع موضوعاً على جدول الأعمال أمام هذه الدول وشعوبها. أي: أن الضرورة التاريخية تفرض على القوى الوطنية والشعبية الحية في هذه الدول أن تحسن استثمار الممكّنات الموضوعية الجديدة الناشئة، من أجل زجها في معركتها الوطنية الديمقراطية بجوهرها المعاصر. الإسقاط العملي على المستوى الوطني المحلي بهذا الاتجاه يتجسد أولاً: بالحل السياسي وفقاً للقرار 2254 باعتباره بوابة العبور نحو إنهاء الكارثة الإنسانية والأزمة الوطنية، ولكونه يعتبر أحد مؤشرات الانتقال للفضاء السياسي الجديد الناشئ على المستوى الدولي، بعد إزاحة الهيمنة الأمريكية وفوضاها، وهو على ذلك يعتبر معطى موضوعياً بحاجة لحسن استثمار ممكّناته على مستوى المهام الوطنية التحررية محلياً، نحو التغيير الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، كمعطى ذاتي ومحلي يجب حشد الجهود الوطنية حوله من أجل تحقيقه وإنجازه.

القائمة في ظل هيمنة رأس المال وقواه الدولية، والتي دفعت ضريبتها وما زالت، والتي تحمل بنفس الوقت عوامل الظرف الموضوعي وممكّناته لخلق الواقع الجديد، وهو ما اصطلح على تسميته بالفضاء الدولي الجديد الناشئ على أنقاض الفضاء القديم.

## البديل الاشتراكي المعاصر

العقل البشري كان قد توصل إلى أن النظام الاشتراكي هو البديل عن النظام الرأسمالي، كتشكيكية اقتصادية اجتماعية، ولم يضاف جديداً على ذلك حتى الآن، إلا ما يمكن اعتباره محاولات عبثية لإعادة ضخ الحياة بما هو قيد التمثوت ليس إلا. فعلى الرغم من أن التجربة الاشتراكية السابقة قد فشلت، إلا أنها كانت تحمل ذاك الجديد الذي أغنى العقل البشري بتجربة ملموسة قابلة للحياة كبديل لا خيار آخر عنه، طالما أن النموذج السائد قد استنفذ نفسه وممكّنات بقاءه ووجوده الموضوعية.

على ذلك فإن البديل الاشتراكي الجديد والمعاصر لن يكون نسخة كربونية عن التجارب السابقة من كل بد، لكنه في المقابل يجب أن يكون جوهره ومحتواه، حل قضية التحكم بالثروة والسلطة على المستوى الدولي، ومعالجة النتائج الكارثية التي أوصلتنا إليها الرأسمالية كتشكيكية.

## المشروع الوطني الديمقراطي التحرري

في العودة لموضوعية: أن الدول والشعوب الأكثر تضرراً هي المعنية في الإجابة عن سؤال البديل أكثر من غيرها موضوعياً، وإذا كانت مهمة حل جملة القضايا التي أوصلت البشرية للطريق المسدود أصبحت موضوعية كمشهد واستحقاق على المستوى الدولي العالمي، فإن على بلدان الأطراف وشعوبها

التي تتوزع النفوذ داخل دائرة القرار الأمريكي نفسها.

– سيؤدي التراجع بالضرورة، إلى نهاية النموذج الاقتصادي الليبرالي في بلدان الأطراف، كونه قائماً أصلاً على سيادة النموذج الأمريكي عالمياً، وامتداداً له.

– ينهي عملية التخاذم بين أركان الهيمنة، الثروة في خدمة العسكرة، والعسكرة لحماية الثروة المنهوبة.

لاشك أن هذا التراجع، لن يمر بدون تأثيرات على عموم الوضع الدولي، حروباً وتوترات، وإفلاسات، وفوضى، فالطغمة المالية الحاكمة، كانت وما زالت وستحاول لاحقاً، تحميل دول وشعوب العالم وزر هذا التراجع، ولكن وبكل الأحوال، فإن كل هذه المظاهر تبقى مظاهر عابرة ومؤقتة، وطريقاً إلى عالم آخر، لم تتضح معالمه حتى الآن، إلا أنه بالتأكيد عالم أكثر عدلاً، وأكثر استقراراً.

## من الأقدر على الإجابة؟

مما لا شك فيه، أن عملية التحول هذه وتجاوز النظام الرأسمالي ليست بسيطة، لكنها أصبحت ضرورة تاريخية تتعلق باستمرار الجنس البشري، باعتبار أن المعادل الموضوعي للقوى المهيمنة اليوم هي الحروب والمزيد من التوتير والابتزاز وذلك لاستنفاد الخيارات البديلة لدى هؤلاء.

فالبديل المفترض موضوعياً تقع على عاتقه مهام حل تلك القضايا نفسها التي أوصلت النظام القديم للطريق المسدود، والقائمة بجوهرها على موضوعية التحكم بالثروة والسلطة على المستوى الدولي.

لعل الأجدر بالإجابة عن هذا السؤال، هي تلك الدول والشعوب التي كانت الأكثر تضرراً من خلال منظومة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية

## ■ إحصاء قاسيون

– التراجع الأمريكي، يعني تراجع منظومة كاملة في العلاقات الدولية، تشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة، بحكم الاستفراء الأمريكي بالقرار الدولي في هذه المجالات كلها، على مدى العقود الثلاثة السابقة.

– اقتصادياً، يعني فتح الطريق لإنهاء سيادة الدولار في سوق العملات مما يعني: نزاع أحد أهم الأدوات التي كانت واشنطن تعتمد عليها في ديمومة الهيمنة، وتركز الثروة، وتعني أيضاً إنهاء تحكم واشنطن بالمنظمات الدولية الاقتصادية، التي فرضت من خلالها نموذجها الليبرالي، الذي وضع كل اقتصادات العالم في خدمة الاقتصاد الأمريكي.

– إن سقوط الدولار عن عرش العملات، سيجر خلفه سلسلة من التراجعات، وعجزاً عن التمويل الورقي الوهمي، الذي استطاعت من خلاله شراء الدول والأحزاب والرموز الثقافية والإعلامية، وما سمي بمنظمات المجتمع المدني، أو التحكم بكل هذه البنى.

– وعجزاً عن تمويل، منظومة القواعد العسكرية الأمريكية الواسعة في العالم.

– سقوط مدو لكل الرؤى والنظريات، التي سادت من نهاية التاريخ، إلى صراع الحضارات، وما إلى ذلك، من رؤى ومفاهيم.

– إن هذا التراجع يعني موضوعياً: دمقرطة العلاقات الدولية، وسقوط فكرة الاستبداد، التي اتسمت بها العلاقات الدولية، وسقوط احتكار القرار الدولي لصالح دولة واحدة، أو مجموعة دول كبرى، تتقاسم القرار فيما بينها.

– إن التراجع، يعني: تفكيك تحالفات واشنطن التاريخية، وعجزاً عن إدارة هذه التحالفات بالطريقة السابقة، ويعني: تفعيل التناقضات الداخلية بينها وبين حلفائها، وبين القوى

# العلمانية والتأسلم السياسي



تتعدد التفسيرات المتعلقة بمصطلح العلمانية، والموقف منها، ولكن تبقى أكثر التأويلات إشكالية، وأخطرها على الإطلاق، ذلك التأويل الأحادي الذي يقدم لنا العلمانية بوصفها معادلاً للإلحاد ليس إلا، أوفي أحسن الأحوال اعتبار الوظيفة الوحيدة للعلمانية، هي الاشتباك مع المقدس الديني.

رسل وأنبياء، وخلفاء، لها مكانتها المتجذرة في الوعي الاجتماعي باستخفاف، ووجدت في تقليد السلف سبباً أساسياً وربما وحيداً للضرورة، فلا التهميش له دور، ولا الأزمات الاقتصادية لها علاقة، ولا منسوب الحريات السياسية كان سبباً...

## التطرف ظاهرة عامة

التطرف ظاهرة تمر بها كل الجماعات البشرية، تلازم مراحل محددة من التاريخ، وبالضبط في مراحل التفسخ، والقلق الوجودي، وهي لا تخص ديناً أو طائفة أو قومية بذاتها، وتكاد لا توجد جماعة بشرية لا توجد مظاهر من التطرف في تراثها، بغض النظر عن أشكالها، ومستوياتها، وتجلياتها، أما محاولة اعتبار التطرف ماركسة مسجلة باسم الدين الإسلامي، ومحاكمة ملايين المتدينين على هذا الأساس، استناداً إلى بعض الجوانب والحوادث والاجتهادات في التاريخ الإسلامي، فهو في أحسن الحالات فهم قاصر، وغير علماني، وهو قبل ذلك، محاولة لتغييب جوهر الصراع، وتفعيل التناقضات الثانوية على حساب التناقض الأساس.

## في جذر التطرف الديني

يعود جذر الصراع بين القوى الدينية، والتيارات العلمانية، إلى بدايات تحليل العلاقات الإقطاعية، وترسخ علاقات الإنتاج الرأسمالية في أوروبا، فكانت العلمانية رد فعل تاريخي مشروع في حينه على سلطة الحكم الإلهي، التي تجسدت في الملك، بمعنى آخر، تبلورت العلمانية كتيار في سياق الصراع على السلطة والثروة، وبالتالي هي ليست معطى ثقافياً مجرداً، وليست ظاهرة انقلابية

ترويج واعتماد مثل هذا الفهم، في بنية اجتماعية مشبعة بالثقافة الدينية، أضاف خطأ جديداً على خطوط الصدام، وفرّج جبهات صراع عديدة، لم تقف عند حدود النخب والرؤى الفلسفية في مسألة الإيمان بوجود الخالق من عدمه، بل امتدت إلى الموقف من منظومات السلوك الاجتماعي، وأنساقه المتعددة، من ملابس وعادات، وتقاليده، وزواج، وشكل العلاقات بين الجنسين، وغيرها من العناصر التي تحدد هوية الإنسان، ونمط علاقته مع الآخر.. اشترك في تسويق العلمانية بهذه الصيغة المتنوعة، والنمطية، ومنذ ما يقارب عقدين من الزمن، كل من: قوى التأسلم، وخصمها المفترض من جماعة العلمانية المبتدلة، كل من طرفه ولغاياته، التي تبدو متناقضة شكلاً، والمتوافقة في المضمون والنتيجة، وهي تفعيل قانون الفعل ورد الفعل في حقل اجتماعي مأزوم، وفي قضية هي شائكة بالأصل، فكيف إذا جاء المدد من حيث ندري أو لا ندري، من خلال ممارسات استفزازية من هنا أو هناك، وافتعال معارك إعلامية شكلاية، تساهم في تشويه الوعي الاجتماعي المشوه أصلاً في ظل سيادة خطاب الثنائيات الوهمية، وكانت سنوات الأزمة، وما واكبها من حملات دعائية، ذات شكل ديني وطائفي، بمثابة البيئة المناسبة لتكاثر هذه الطحالب، التي انعكست في اجتهادات فقهاء الطرفين، فكانت «نظريات» فقهاء التأسلم حول مشروعية الحكم الديني، والتكفير، والسبي والجزية وما إلى ذلك من مقولات ومفاهيم، وبالمقابل بادرت جماعة «العلمانية المبتدلة»، إلى قراءة أحادية للتراث، وراحت تقيم دور الرموز الدينية من

في الدين بحد ذاته، بل تكمن في التمرس خلف المقدس الديني لتسويق السياسي، لأن الموقف السياسي هنا، ليس مجرد رأي أو اجتهاد، يقبل الخطأ والصواب، ولأنه ينفي بأنه تعبير عن مصالح طبقة أو شريحة اجتماعية، بل يسيج نفسه بالفكر الديني، ويتحصن في خندق سلطة السماء، وهناك يكون مجاله الحيوي، ومنها يستمد فاعليته، وبها يتسلح، وبها يمنح صكوك الغفران لمن يشاء، ويقيم الحد على من يشاء، أما في العالم الدنيوي فيتمترس في خندق الثروة، إذا المشكلة تكمن في التحصن خلف «إله السماء» لتسويق ما هو سياسي، بما يساهم في تعزيز سلطة إله دنيوي «المال» وطريقة الاستحواذ عليه، وموجبات ذلك من استغلال ومظالم، يهتز لها حتى عرش إله السماء.

في محاكمة معرفية ومحادية، لكل من العلمانية المبتدلة، والتأسلم السياسي في الظرف السوري، نجد العديد من المشتركات، وعملية تخادم بين الخصمين، سواء كان بشكل أني من خلال افتعال معارك، أو في قضايا ذات طابع برنامجي كالموقف من الليبرالية الاقتصادية مثلاً، مع العلم أن هذه الأخيرة، جوهر الأزمة التي تكاد أن تطيح بكل ما في البلاد، من علمانية جادة وفعالة، وتدين شعبي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الوعي الشعبي السوري، وهويته.

تكمن إحدى المهمات اللاحقة أمام النخبة السورية، إبداع نموذج علماني خاص، يناسب الظرف السوري الملموس، جوهره، حماية الدولة من الدين والدين من الدولة، بما يمنع توظيف الدين في الصراع على السلطة والثروة من أي كان، ويؤمن القطع مع التطرف والتكفير، من حيث الأسباب والمقدمات، وفي الوقت نفسه، يقر ويعترف ويراعي دور الدين في العقل الجمعي السوري.

قسرية في التاريخ، تقوم على الإكراه، أو فرض القوانين، «العلمانية» بل هي في العمق: مسألة اقتصادية اجتماعية، سياسية بامتياز، تتعلق بمستوى التطور التاريخي، فلا تستقيم أية علمانية مع ذاتها، ومع المنطق، ما لم تكن جزءاً من سياق تاريخي شامل، وما لم تكن في سياق الموقف من مختلف هذه القضايا ضمن شرطها الخاص، وفي الظرف الملموس.

## العلمانية سورياً

أن تكون داعية علمانياً حقيقياً ومسؤولاً وجاداً في سورية اليوم مثلاً، يعني: تحديد الموقف من ثلاث قضايا أساسية، تفرض نفسها على المشهد السوري في هذه المرحلة التاريخية، وهي:

– الموقف من القضية الوطنية  
– الموقف من القضية الاقتصادية الاجتماعية، الذي يعني بالدرجة الأساسية الموقف من الفساد، وطرائق توزيع الثروة، وما أفرزته من فقر وبطالة، وتهميش، وبالتالي بيئة مهيئة لكل أشكال الانغلاق، والتطرف.  
– الموقف من المسألة الديمقراطية، التي تشكل مسألة فصل الدين عن الدولة، وفصل السياسة عن الدين، أي عدم اخضاع الجماهير المتدينة للجاذب السياسي جانباً منها لاشك، ولكن هي قبل ذلك تتعلق بمنسوب الحريات السياسية، وقدرة الناس على التعبير عن آرائهم وحقوقهم في اختيار النظام السياسي.

## بين الإسلام والتأسلم

الدين كعلاقة بين البشر والخالق، شأن خاص، وحق مشروع، لا يحق لأحد التطاول عليه، ومنعه، وحتى التضييق عليه، لا من جهة الإيمان، ولا حتى من جهة ممارسة الشعائر، أما الفكر الديني، أو ما يسمى في الأدبيات المعاصرة بالتأسلم، فهو شأن آخر، فالمشكلة مع التأسلم، لا تكمن

## الدين كعلاقة

## بين البشر والخالق

## شأن خاص وحق

## مشروع لا يحق

## لأحد التطاول عليه

## ومنعه وحتى

## التضييق عليه

# ترامب وأوروبا.. عندما يحمل الحليف معول الهدم!



خاصة مع تدفق المهاجرين واللاجئين خلال السنوات الأخيرة، دون نسيان ملف الإرهاب الذي عانت منه القارة مؤخراً، بينما كانت أمريكا أكثر صموداً. ويؤكد حسني عبيدي أن الاتحاد الأوروبي لم يستطع أن يفرض نفسه كمحاور قوي أمام الولايات المتحدة، والسبب هنا لا يعود فقط لخطط ترامب، بل كذلك لعدم وجود رغبة قوية لدى القادة الأوروبيين بالدفاع عن مصالح منظماتهم الإقليمية، بالشكل الذي يدافعون به عن مصالح بلدانهم، وهو «ما يستغله ترامب الذي يسعى إلى خلق فتنة داخل الاتحاد بتقويض حتى العلاقات التجارية بين أعضائه، ك محاولته دفع دول أوروبية إلى التوجه إلى السوق الأمريكي لشراء الأسلحة بدل أسواق دول أوروبية».

وبحسب، غاي فيرهوفشتات، فإنه لا يوجد حل أمام الأوروبيين للبقاء أقوى أمام العالم سوى بالتكتل، وهو يرى بأن الاتحاد الأوروبي سيكون محكوماً عليه بالفشل إذا لم تعمل دوله الأعضاء على اندماج أكبر. صحيح أن الوضعية الحالية غاية في الصعوبة بالنسبة لأوروبا، لكن فيرهوفشتات يبيقي الأمل، إذ يشير إلى أن كل استطلاعات الرأي في الدول الأوروبية بعد البريكسيت البريطاني تظهر رغبة قوية بالاستمرار داخل الاتحاد الأوروبي.

لذلك يطالب فيرهوفشتات دول الاتحاد ببذل مجهودات أكبر لإصلاح مؤسسات اتحادهم، وبتحقيق تعاون أكبر في المجال الأمني عبر خلق آليات مشتركة للعمل الاستخباراتي تكون بمثل فعالية الأجهزة الأمريكية. كما عليهم استغلال فرصة تصريحات ترامب حتى يقنعوا الشعب الأمريكي والمؤسسات السياسية الأمريكية بأهمية استمرار أوروبا موحدة ومندمجة، ليس فقط لصالح أوروبا، بل لصالح الولايات المتحدة كذلك.

التي كانت تعتبر نفسها إلى وقت قريب الحليف الأبرز لأمريكا. ويشير حسني عبيدي، مدير «مركز الأبحاث والدراسات حول العالم العربي ودول المتوسط»، إلى أن ترامب متقلب في اتجاهاته السياسية، لكنه يريد إيصال رسالة إلى العالم مفادها أنه لا يعتبر الاتحاد الأوروبي شريكاً لبلاده، وأن أمريكا تفضل التعامل مع الدول كالأحدهاء وليس منظمة إقليمية واحدة. مضيفاً أن ترامب مقتنع بأن تكتل الأوروبيين داخل اتحادهم سيجعلهم أكثر قوة في مفاوضاتهم التجارية والاقتصادية، عكس ما سيكون عليه الحال لو جرى التفاوض مع كل دولة لوحدها، وهو ما تفهمه ماكرون، الذي لم يقف كثيراً عند مؤسسة الاتحاد الأوروبي في محادثاته مع ترامب. كذلك فإن ترامب يتعامل بمنطق تجاري بحت قوامه الربح والخسارة، ولا يؤمن بشيء اسمه الحلفاء أو الأصدقاء. كما أنه لا يستهدف الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر في قضية رسوم الصلب والألومنيوم، بل يريد أن يجعل من هذا الاتحاد جزءاً من صراع بلاده الاقتصادي مع الصين، وهو ما يعيه كل من ماكرون وميركل، اللذان عملا على زيارة واشنطن لأجل تذويب الخلاف في أسرع وقت.

## ملفات يستغلها ترامب

لم يكن ترامب ليستمر في مسعاه بتشتيت الاتحاد الأوروبي لولا مشاكل كبيرة تعيشها أوروبا في السنوات الأخيرة، من أكبرها نمو حركات اليمين الشعبوي، التي ازدادت شعبيتها في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبولندا وهولندا، بل وصلت قيادات هذا اليمين إلى الحكم كما جرى في المجر. وتتقاطع هذه الحركات مع ترامب في المناداة بالخروج من الاتحاد الأوروبي. ملف الهجرة كذلك يؤرق القادة الأوروبيين،

والتعاون التجاري بعد انهيار جدار برلين، حسب ما يشير إليه تحليل لموقع «وورلد كرانش».

## خلافات عميقة

انسحب ترامب من اتفاقية «باريس» الدولية للمناخ، وهي الاتفاقية التي كانت ثمرة جهود كبيرة قام بها سلفه باراك أوباما مع القوى الكبرى، كالاتحاد الأوروبي، نتج عنها توقيع جل دول العالم عليها. تلاه الخروج من الاتفاق النووي- الإيراني، مقوضاً بذلك محادثات استمرت لسنوات. وجاء قراره الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني ونقل مقر السفارة الأمريكية إليها ليزيد من الخلاف بينه وبين أوروبا، إذ اعتبر الاتحاد الأوروبي خطوة ترامب «ضربة لعملية السلام»، فضلاً عن خلافات واضحة في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، عندما طالب الرئيس الأمريكي الدول الأعضاء بسداد ديونها لبلاده.

ويقول غاي فيرهوفشتات، السياسي البلجيكي، في مقابلة مع موقع «نيو أتلانتيك» إن الأوروبيين كانوا دائماً يعتقدون أن أمريكا تقف إلى جانبهم في كل الملفات، لكن الوضع تغير مع دونالد ترامب. ويتحدث فيرهوفشتات، الذي تكفل بمناقشة ترتيبات «البريكسيت» مع بريطانيا بصفته عضواً في البرلمان الأوروبي، أنه للمرة الأولى في التاريخ يرغب رئيس أمريكي بانتهاء الاتحاد الأوروبي.

## يبحث عن الدول لا عن المنظمات

لكن سوء علاقة ترامب بالاتحاد الأوروبي لم يتكرر بالدرجة ذاتها مع أعضائه، ففي الوقت الذي رفعت واشنطن وبرلين سقف انتقاداتهما لبعضهما البعض، خرج ترامب ليصرح أن فرنسا هي الحليف الأعظم لأمريكا، وهو تصريح يقفز حتى على بريطانيا،

## إعداد قاسيون

مؤخراً، قام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بزيارة إلى واشنطن للقاء نظيره الأمريكي دونالد ترامب، تبعته زيارة المستشار الألمانية أنجيلا ميركل وفق ما هو مقرر. لم يحقق لقاء ماكرون وترامب نتائج كبيرة، خاصة على مستوى إطفاء نيران التوتر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهي النيران التي جعلت علاقة الطرفين تدخل نفقاً صعباً غير مسبوق.

## ابتزاز الحليف

تعامل ترامب مع الاتحاد الأوروبي بمنطق المساومة في الاتفاقيات التجارية. فلأجل تجنيب أوروبا دفع مليارات الدولارات نظير رسوم جمركية على صادراتها المتجهة لأمريكا بنسبة 25% على الصلب و10% على الألومنيوم، طالب ترامب الاتحاد الأوروبي بإيقاف كل القيود التجارية المفروضة على المنتجات الأمريكية، وهو ما رد عليه الاتحاد بالتهديد بفرض رسوم مضادة جديدة على منتجات أمريكية معينة وبتقديم شكوى لمنظمة التجارة العالمية. ومضى التوتر أبعد عندما هدد ترامب بفرض ضرائب على استيراد السيارات الأوروبية إلى بلاده.

ترامب، الذي فتح منذ صعوده إلى البيت الأبيض جبهات مع أغلب شركاء بلاده تحت شعار «أمريكا أولاً»، لم يخف انتقاداته للاتحاد الأوروبي عندما دعم القرار البريطاني بالخروج منه، متحدثاً عن أن دولاً أخرى ستتخذ المسلك ذاته. ويعد التوتر العلاقة بين أمريكا والاتحاد الأوروبي بالشكل الحالي غير مسبوق، إذ كانت واشنطن ترى أن مصلحتها هي في أوروبا موحدة وقوية، أولاً لمواجهة الاتحاد السوفييتي سابقاً في الحرب الباردة، ثم لأجل مشاركة قيم «الديمقراطية»

**وصل الخلاف الأوروبي الأمريكي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث تمضي الإدارة الأمريكية في تدمير إرث من التحالف، لتتحول أمريكا من حليفة للأوروبيين إلى خصم لهم، لدرجة أن هنالك من يقول: ترامب لا يحمل شعار: أمريكا أولاً.. بل المال أولاً! في هذا السياق نشر موقع «DW» مقالاً للكاتب اسماعيل عزام بتاريخ 2018/04/26، حول المستوى الذي وصل إليه هذا الخلاف والملفات التي يدور حولها. وتنتشر قاسيون فيما يلي بعض الأفكار الواردة في المقال.**

## ترامب لا

**يستهدف أوروبا بشكل مباشر في قضية الرسوم بل يريد أن يجعل منها جزءاً من صراع بلاده الاقتصادي مع الصين**

# السياحة تسجل أسطورتها في أرواد



أرواد، جزيرة التاريخ والأساطير، ما زالت تَنسج الأساطير باسمها حتى الآن، فإذا كانت أساطيرها التاريخية كتبت باسم أبنائها من مجالي البحر ومقارعي أمواجه، فإن أسطورتها الأخيرة كتبها وزارة السياحة تحت عباءة الاستثمار.

## ■ عادل إبراهيم

الخبر الأخير في الأسطورة الاستثمارية لوزارة السياحة، يقول: إن شركة فينيقيا باشرت بمشروع فندق أرواد، الذي سيشتاد على مساحة 7 دونمات فيها، تعود لوزارة السياحة.

## تاريخ اخباري

في شهر تشرين الثاني عام 2012، وخلال اجتماع بين وزيرة السياحة ومحافظ طرطوس مع عدد من المستثمرين، تم التوقيع على عقد فندق أرواد السياحي مع شركة فينيقيا، وهو مشروع من سوية أربع نجوم بكلفة 715/ مليون ليرة سورية وبواقع 72/ غرفة و18/ جناحاً و12/ شاليها، ويتضمن المشروع فعاليات ترفيهية وتجارية، ومدة تنفيذ العقد 4 سنوات ومدة الاستثمار 60/ سنة.

وفي شهر شباط 2014، سلمت وزارة السياحة الموقع السياحي للمستثمر شركة فينيقيا- وذلك لإشادة فندق، بنفس الهيئات التفصيلية السابقة مع إضافة مطاعم وكافيتريات ومارينا لرسو القوارب واليخوت في الموقع وغيرها من الخدمات السياحية.

وفي شهر أيار 2014، تم وضع حجر الأساس لمشروع فندق أرواد السياحي، وقد وردت هيئات تفصيلية أخرى، بإضافة ثلاثة مطاعم وناد رياضي وسوق تجاري.

وأخيراً، في شهر أيار 2018، باشرت شركة

فينيقيا بمشروع فندق أرواد، مع توضيحات جديدة، بأن المشروع من ضمن مشاريع الاستثمار السياحي التي تم التعاقد عليها من قبل وزارة السياحة على نظام «bot»، مع إضافة، أن المطاعم الثلاثة هي بسعة 620/ كرسيًا، وكافيتريات متنوعة من سوية نجمتين بسعة 65/ كرسيًا، ومسطحات وتراسات من مواد خفيفة ومظلات وحديقة مائية فوق المسطحات المغمورة جزئياً بمياه البحر، والمحتوية على منطقة أثرية في الأرض المخصصة للمشروع، وتنفيذ لسان بحري لزوم تخديم المشروع، ومنارة وكافيتريا في نهاية المكسر، ومارينا لرسو القوارب واليخوت عدد 20/ قارباً ويختاً وسفينة سياحية، ومجمع تجاري وترفيهي ونادٍ صحي ورياضي.

## إضافات استثمارية وآثار؟

المشروع المعلن عنه في عام 2012 كان عبارة عن فندق بواقع 72/ غرفة و18/ جناحاً و12/ شاليها، ويتضمن المشروع فعاليات ترفيهية وتجارية.

وقد تفرعت واستطالت الفعاليات الترفيهية والتجارية الملحقة بالمشروع بحيث أصبحت حتى عام 2018 كما سبق أعلاه من التوسع، والأهم من كل ذلك هو احتواء أرض المشروع على منطقة أثرية بانت قيد الاستثمار الخاص أيضاً.

## عامل الزمن المهدور

أما على مستوى مدة التنفيذ، فالعقد الموقع

في عام 2012 كان من المفترض أن ينتهي في عام 2016، وعلى اعتبار أن الموقع تم تسليمه في عام 2014 فإن ذلك يفترض أن تكون مدة الانتهاء في عام 2018، ومع الإعلان عن البدء بالتنفيذ أخيراً في عام 2018، فهذا يعني: أن الانتهاء منه سيكون في عام 2022، وعلى هذه الحال من عدم الاعتراض بعامل الزمن ربما نسمع بعد سنوات أخباراً إضافية عن المشروع قيد التنفيذ.. وهكذا.

## أسطورة الاستثمار

الجوهر الذي يجعل من جملة الأخبار «الاستثمارية» أعلاه بمثابة الأسطورة، هو واقع تطورها من حيث الإضافات الاستثمارية المتتالية على المشروع، مع توقف عامل الزمن التنفيذي منذ عام 2012، وغياب رقم العائد الاستثماري لوزارة السياحة لقاء العقد مع

شركة فينيقيا. وهي على ذلك تعتبر أسطورة استثمارية بامتياز تسجل في جزيرة أرواد باسم وزارة السياحة، فلا زمن يقيدتها أو يعينها، وهي مرنة جداً بالإضافة المربحة على المشاريع الاستثمارية، ولا مانع لديها أيضاً من أن تضع الأثار في الاستثمار الخاص كذلك الأمر، وكل ذلك من أجل تحقيق عائد استثمارية وسياسية أعلى لمصلحة المستثمرين.

بقي أن نقول: إن المساحة الاجمالية لجزيرة أرواد بحدود 320 ألف متر مربع، وضع منها بالاستثمار السياحي مساحة 7 آلاف متر مربع لمصلحة شركة فينيقيا لمدة 60 عاماً، بالإضافة لمساحة مائية غير محددة في البحر من أجل اللسان البحري ومارينا القوارب واليخوت والمنارة.. ولا ندري ما يمكن أن يضاف من مساحات إضافية لاحقاً.



# نتائج أستانا تطرق أبواب عفرين

ما زالت معاناة أهالي عفرين مستمرة على إثر نزوحهم من مدنها وقراها، نتيجة العدوان التركي على المنطقة، واحتلالها بالتعاون مع بعض المجموعات المسلحة، مطلع آذار الماضي.

## ■ مراسل قاسيون

المشكلة الأساس التي يعاني منها هؤلاء تتمثل بالمعيقات والصعوبات التي تحول دون عودتهم إلى قراهم وبيوتهم، على الرغم من استمرار أوجه المعاناة الأخرى جراء النزوح، حيث ما زال البعض من هؤلاء يقيم في الخيم أو في العراء، بظل أوضاع كارثية على المستوى الإنساني والخدمي.

## نتائج أستانا الإيجابية

مؤشرات بدء العودة بدأت تلوح بالأفق، لكنها حتى الآن غير مكتملة، وقد تمكن البعض من أهالي القرى من العودة بشكل فردي، أو من خلال مجموعات، خلال الفترة الماضية، مع الكثير من المعاناة على الطرقات وخاصة من قبل الحواجز، سواء التابعة لقوات الحماية الكردية، أو التابعة للمجموعات المسلحة، والبعض الآخر حاول العودة مع عدم التمكن من الوصول مما اضطره للتراجع.

ما يعزز تلك المؤشرات هو بدء انتشار عناصر الشرطة العسكرية الروسية على بعض النقاط في المنطقة، للمراقبة،

وسياسة الاوهام التي تتحكم بسلكه ومواقف بعض قيادات وحدات الحماية، وتتجاوز حدود التعبئة والتحريض بغاية منع العودة أو تأخيرها.

ومع البدء بتلمس النتائج الإيجابية لاجتماع أستانا الأخير، أصبح الأهالي بانتظار المزيد من هذه النتائج، وتعميقها، كبحاً لجماع المشاريع التركية المعادية، والمجموعات المسلحة ومصلحتها، وصولاً للحل السياسي الناجز الذي يحقق خروج القوات التركية المعتدية، بما يؤمن المزيد من الاستقرار وعودة جميع الأهالي إلى بلداتهم وأراضيهم الزراعية، كي يستعيدوا حياتهم الطبيعية ودورهم مع غيرهم من السوريين على كافة المستويات.

والدولية في استمرار الحرب والأزمة ومفاعيلها.

## رفض شعبي متزايد

في مقابل ذلك، وعلى إثر الاحتقان الأهلي المتزايد نتيجة جملة هذه الممارسات السلبية، بدأت بعض مظاهر الرفض الشعبي تأخذ أشكالاً جديدة، وصلت لحدود الاشتباك بالأيدي مع المسلحين في بعض القرى، وهي قيد المزيد من التصعيد.

بجميع الأحوال، فإن رغبة الأهالي بعودتهم لبيوتهم، بالإضافة لكونها حق وضرورة، فهي أكبر من الممارسات السلبية التي تقوم بها الجماعات المسلحة،

واسعة من المسلحين وأسرهم فيها، على إثر ترحيلهم من مناطق سكنهم الأصلية بموجب الاتفاقات التي تم توقيعها في بعض مناطق البلاد.

وتفيد الأنباء الواردة من عدد من القرى بأن الأهالي تصرفوا عكس ما تبنت له تركيا، فتواصلوا مع أصحاب البيوت الأصليين وطمانوهم على وضع ممتلكاتهم. وحسب رأي الأهالي، أغلب القوى المسلحة في المنطقة، تبدو مختلفة ومتباينة ومنصاعة، إلا أنها متفكة جميعاً على عرقلة العودة، منعاً من استقرار المنطقة مجدداً، والذي يعني فقدانها لمبررات وجودها واستمرارها، طبعاً مع عدم إغفال مصالح بعض القوى الإقليمية

## التحويل والترهيب لخدمة المصالح

الحمالات التحريضية المتبادلة ما زالت مستمرة بين قوات الحماية والمجموعات المسلحة المسيطرة على المنطقة، كما ما زالت وسائل الإعلام تفعل فعلها على المستوى التعبوي بالاستناد إلى الممارسات السلبية التي تقوم بها الأطراف المتصارعة بحق الأهالي، وكل منها بما يحقق غايات وأهداف الممولين والداعمين الإقليميين والدوليين.

فعلى سبيل المثال، تستمر التعبئة الإعلامية تحت عنوان التغيير الديمغرافي في المنطقة، بهدف زرع الفتنة في المنطقة الحدودية المتاخمة لتركيا، بعد قيام قوات جيش الاحتلال التركي بإحلال أعداد

# الاتصالات... فنون سوء الخدمات



بكل سهولة تقرر السورية للاتصالات أن تعيد هيكلة خدمة الاشتراك بالإنترنت خارجاً عن حدود تعاقدتها مع المواطنين المنتفعين من هذه الخدمة والمشاركين بها، تحت عنوان عريض، بمسمى: الباقات العادية وغير العادية، أو المحددة وغير المحددة، بذريعة تحسين جودة الخدمة وعلى حساب المشتركين.

## ■ عاصي اسماعيل

الأسوأ هو تبرير وزارة الاتصالات، التي نفت رفع الأسعار، استناداً لما يتم الحديث عنه عن الباقات، مذكراً المواطنين أنه «برغم الظروف الحالية لم يتم رفع أسعار الاتصالات الخلوية والثابتة خلال العامين الماضيين»، مما يؤكد أن موضوع رفع الأسعار غير مقيدة بأسباب موضوعية، بقدر ارتباطها بالذرائعية التي لا تخلو من الاستخفاف بالحقوق.

## لا حقوق مصانة للمشاركين

حسب السورية للاتصالات، ستتم المحاسبة وفقاً لهذه الأسس الجديدة، المبتدعة، اعتباراً من مطلع العام القادم، «بحيث تكون على فئتين: باقات استهلاك محددة للمشاركين ذوي الاستهلاك العادي، وباقات غير محددة للمشاركين ذوي الاستهلاك العالي جداً» غير العادي، مع الأخذ بالاعتبار حجم الاستهلاك العادي للشريحة الأعظم من المشتركين، بحيث لا تتأثر من موضوع تحديد الباقات، في حين ستتمكن الشرائح ذات الاستهلاك العالي جداً، والتي تستخدم الإنترنت عادة لأغراض تجارية من الانتقال إلى شريحة الاستهلاك غير المحددة بما يلبي متطلباتها»، وذلك حسب ما ورد في إحدى الصحف الرسمية.

كما ظهر بأن هناك تفنناً في بدعة الباقات التي يجري الحديث عنها، فقد أوضحت الاتصالات أيضاً: «أن تطبيق مبدأ تحديد الباقات لا يعني انقطاع خدمة الإنترنت عن المشترك بفترة الباقات المحددة في حال تجاوز حجم

الاستهلاك المحدد للباقة لديه، بل سيحتفظ بالخدمة لكن بسرعة أخفض لحين تجديد الباقة، وأن هذه الآلية قد تتيح مستقبلاً إصدار باقات استهلاك محددة تناسب شرائح مستهلكين أقل استهلاكاً، وبأجور مخفضة عن الحالية».

هكذا وبكل بساطة يضيع حق المشترك بخدمة الإنترنت المفتوح بسرعة محددة ولقاء بدل شهري محدد، وفقاً للآلية الجديدة التي ستعتمد الاتصالات على تطبيقها مطلع العام القادم، حيث ستوضع سقف للاستهلاك حسب الباقات المزمعة، مع عدم تحديد هذه السقوف.

## لمصلحة من؟

لا ندري أين ستؤول المصلحة الأخيرة وفقاً لهذا النمط المزمع من الخدمة، باعتباره مصدراً جديداً للأرباح، يقدر بالملايين شهرياً، إن لم يكن يومياً: هل هو في جني المزيد من الأرباح على فقط، من أجل جني المزيد من الأرباح على حسابنا؟

أم هو في مصلحة شركات الخليوي وأرباحها، باعتبار أنها محظية بالبوابات المخصصة لها من الاتصالات، ويتوفر لديها الكثير من العروض المغرية والتنافسية مع الاتصالات؟ أم في مصلحة الشركات المستحدثة لخدمة البث التلفزيوني الفضائي عبر الإنترنت وقتواته، في ظل الترويج لهذا النمط الجديد من الخدمات؟

أم في مصلحة مزودي خدمة الإنترنت من القطاع الخاص، عبر نمط جديد من التعامل

معهم وفقاً لنموذج الباقات المستحدث؟ بمطلق الأحوال، إن الظاهر والبيّن أن جميع هؤلاء سيستفيدون من هذا النمط البدعة، ربحياً، على حسابنا ومن جيوبنا.

## بدعة المقارنة مع الأسوأ

الأنكى أن شركة الاتصالات تمنح المشتركين سلفاً بأنها لن تقطع الخدمة عنهم في حال تجاوز حدود حجم الاستهلاك، بل ستعتمد إلى تخفيض السرعة بدلاً من ذلك، وكأنها مكافأة على شكل عقوبة! وهي على ذلك لم تخرج عن عباءة الوزارة التي تتبع لها بمنطق «المنية» حسب ما ورد أعلاه حول عدم رفعها الأسعار طيلة السنتين الماضيتين!.

هذه البدعة الجديدة تذكرنا ببدعة الترويج للتخلص من الاشتراك بخدمة الإنترنت بالسرعات المنخفضة والاستعاضة عنها بالسرعات العالية، والتي كانت أيضاً بذريعة تحسين الخدمة في حينها، وعلى حساب المزيد من الاستنزاف لجيوب المواطنين، الذين حتى الآن لم يلمسوا ذاك الفارق في السرعات في ظل استمرار تدني جودة الخدمة، ولا ندري ما يمكن أن تتفقد عليه تلك العقيلة السائدة من بدع لاحقة على حساب حقوق المواطنين.

والأسوأ من ذلك كله، هو: الحديث عن أن هذا النمط من الاشتراك بخدمة الإنترنت، وفقاً لنمط الباقات، موجود لدى بعض الدول الأخرى، وكان وزارة الاتصالات أو الشركة السورية ترفض التحسين الفعلي للخدمة، ولا تنظر إلا إلى التجارب المحدودة والبائسة، في حين أن الكثير من الدول أيضاً توفر خدمة الإنترنت المفتوح وبسرعات عالية جداً، ودون أية معيقات أو صعوبات، وبأسعار وخدمات وجودة أفضل مما هو متوفر لدينا بكثير.

فلماذا لا نقندي الاتصالات بهذه الدول على مستوى الخدمة والجودة والسعر؟ أم أن المقارنة مع الأسوأ بات معياراً للخدمات المقدمة حكومياً؟

## سياسات تعيق الوصول للحقوق

على النقيض نفسه، وبدورنا كمواطنين، نطالب بمقارنة الخدمات الحكومية لدينا مع غيرها من المواطنين في بلدان أخرى، حيث يمكن للمواطن قانوناً وحققاً أن يرفع دعوى قضائية بحق مزودي الخدمات في حال أخلوا بشروط التعاقد، ويكسب تلك الدعوى من كل بد.

فخدمة الاتصالات تعتبر من الخدمات العامة، ما يعني: أنها محمية بموجب القوانين العامة، بالإضافة إلى ذلك فهي محمية بموجب القانون الخاص باعتبارها قائمة على نمط من التعاقد مع المواطنين بما يضمن مصالحهم وحقوقهم بهذه الخدمة.

في المقابل، فإن السورية للاتصالات تؤكد يوماً بعد آخر بأنها غير معنية لا بمصلحة المواطنين، ولا بالقوانين العامة أو الخاصة، ولم لا؟! طالما أن الحكومة نفسها تضرب عرض الحائط بهذه المصلحة كما بالقوانين، باعتبار أن جملة الخدمات العامة مسؤولة عنها جهات حكومية، وهي ليست بحال أفضل من الاتصالات وخدماتها وأسعارها.

فهل باستطاعة أحداً أن يرفع دعوى قضائية بحق السورية للاتصالات، أو غيرها من الجهات العامة، أو الخاصة، المسؤولة عن تقديم الخدمات، عن سوء خدماتها ورفع أسعارها خارجاً عن حدود التعاقد معها؟ ربما سيكون ذلك ممكناً عند استبدال السياسات الحكومية التي تنتهك حقوقنا منذ أمد، بسياسات أكثر عدلاً واحتراماً لنا كمواطنين..

بكل بساطة يضيع حق المشترك بخدمة الإنترنت المفتوح بسرعة محددة ولقاء بدل شهري محدد وفقاً للآلية الجديدة التي ستعتمد الاتصالات على تطبيقها

# بقدونس مستوردة!



ما يمكن أن يروج باسمه من عناوين تسويقية وترويجية، وبغض النظر عن كل ما يساق له من ذرائع ومبررات، فهو من كل بد سيبص في مصلحة شركات التأمين أولاً وأخراً، على حساب الفلاحين ومصلحتهم، كما على حساب الإنتاج الزراعي، والمزيد من تدني الإنتاج وقطع الأشجار وهجرة الأراضي الزراعية. كما أنه مؤشر إضافي جديد عن تراجع دور الدولة على مستوى حماية الفلاحين والإنتاج الزراعي، وربما يكون الخطوة الأولى نحو إنهاء وتصفية الصناديق الحكومية المخصصة لهذه الغاية لاحقاً، وفقاً للسياسات الليبرالية المتبعة رسمياً من قبل الحكومة، وخاصة على مستوى تخفيض الإنفاق العام.

فحتى العوامل الطبيعية وما ينتج عنها من أضرار على الزراعة والمزارعين، أصبحت فرصة للاستثمار من أجل جني المزيد من الأرباح في جيوب البعض، على حساب ماسي وخراب بيوت الفلاحين! ولا ندرى بالنتيجة إلى أين يمكن أن توصلنا تلك السياسات على مستوى الأمن الغذائي، الذي يعتبر الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، أسساً وأساساً، طالما أن الحكومة ماضية بالتضحية به تباعاً؟

فجملة السياسات الزراعية المتبعة تؤكد على: أن الحكومة ماضية بنا نحو المزيد من الاستنزاف على المستوى الفردي والوطني، والمزيد من الجوع والعوز، وربما وصولاً إلى المزيد من التبعية على مستوى استجداء غداًنا.

فلا غرابة مع الاستمرار بهذه السياسات، التي لا مستقر لحضيضها على مستوى تدمير الإنتاج، أن تجعل من جرزة البقودنس سلعة مستوردة من قبل التجار والسامسة المحظيين حكومياً.

قد يبدو المثال غريباً ومبالغاً به، لكنه من كل بد، هو أمنية قابلة للتحقيق لهؤلاء المستغلين، ولم لا طالما الحكومة مستمرة بسياساتها التي لا تصب إلا في مصلحتهم، محقة رغباتهم بالمزيد من الاستغلال وجني المزيد من الأرباح.

المحاصيل الزراعية، وذلك على ضوء الأضرار التي تعرضت لها المحاصيل بنتيجة العاصفة المطرية الأخيرة.

وقد بين مدير في هيئة الإشراف على التأمين، لإحدى الصحف المحلية مؤخراً: «أن النموذج ما يزال فكرة، ولن يتم تطبيقها دون عرضها ومناقشتها مع اللجنة المعنية التي تضم كلاً من وزارة الزراعة والاتحاد العام للفلاحين وغرف الزراعة والمصرف الزراعي، مشيراً إلى أن الهيئة تسعى لوضع محددات عامة للتأمين الزراعي وتطبيقه بشكل مرحلي، وعلى محاصيل محددة في البداية، وهي الزراعات المحمية ومحاصيل البندورة والبطاطا، كما تم اختيار الأولوية في التأمين على المواشي بالتأمين على الأبقار».

## الحكومة السباقة للخير!

يشار إلى أن مجلس الوزراء، في جلسته المنعقدة بتاريخ 2018/1/23، أقر تكليف وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي والمالية، بإعداد مشروع متكامل حول التأمين الزراعي على الأعمال والمحاصيل الزراعية التي يصيبها الضرر جراء العوامل الطبيعية أو أية عوامل أخرى.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة، بحسب ما ورد على موقع الحكومة، أشار وزير المالية إلى إمكانية التأمين على المحاصيل الزراعية بشكل عام في المؤسسة العامة السورية للتأمين، إلى جانب شركات التأمين الخاصة، فهذه المؤسسات تؤمن على مخاطر متعددة، وقال: إن المطلوب من هذه الشركات العامة والخاصة العمل على دراسة إمكانية التأمين على الأماكن الزراعية المختلفة، مثل: البيوت البلاستيكية التي هي بحاجة للتأمين.

## سياسات لا مستقر لحضيضها

النتيجة، إن الإنتاج الزراعي، وفقاً للمشروع الحكومي المحابي لمصالح أصحاب رؤوس الأموال، سيدخل على خطاه حلقة استثمارية ربحية جديدة تتمثل بشركات التأمين، فمشروع التأمين الإلزامي أعلاه، وبغض النظر عن كل

كثيرة هي التحديات التي يواجهها الإنتاج الزراعي، ومضنية هي المعاناة التي فرضت على الفلاحين نتيجة تكرار خسائرهم السنوية، ومع ذلك وبدلاً من تطوير صناديق الحماية الحكومية المخصصة لهؤلاء، هناك من يطرح: تحميلهم أعباء إضافية عبر مشروع التأمين الإلزامي على الإنتاج الزراعي.

## ■ سمير علي

المقدرة، والتي يقوم المصرف الزراعي بصرفها تباعاً حسب الجداول الواردة إليه. ولعلنا لا نورد جديداً إذا قلنا: إن التعويضات التي يتم صرفها بالنتيجة هي تعويضات متواضعة، جزئية ومحدودة، كما أنها غالباً لا تشمل جميع المتضررين، ناهيك عن أن مواعيد الصرف تأتي متأخرة غالباً، ناهيك عن عوامل الروتين والمحسوبية والفساد التي لا تخلو منها أية معاملة.

جملة النقاط المثارة أعلاه «التكاليف التسعير والتسويق- التعويض عن الأضرار والخسائر» وفي ظل الاستمرار بنفس الآلية من العمل بالصناديق المخصصة لدعم الفلاحين وحماية الإنتاج الزراعي، وواقع تردية الذي وصل لحدود قطع الشجر وهجرة الأرض، تفرض أن يعاد النظر بهذه الصناديق ودورها ووظيفتها، من أجل تطويرها وزيادة فاعليتها بما يحقق دعم الإنتاج الزراعي وتطويره، ويحمي الفلاحين بشكل جدي وملمس وعادل، بدلاً من المشاريع المشبوهة التي تضر بالفلاح وبالإنتاج الزراعي، والمصلحة الوطنية بالنتيجة.

## انتكاسة للإنتاج والمنتجين

واقع الحال، يقول: أنه بالإضافة إلى كل المعاناة التي يتعرض لها الفلاحون، والتي تنعكس سلباً عليهم وعلى معيشتهم ومستقبلهم، كما على مستقبل الإنتاج الزراعي نفسه، هناك مشروع يقضي بأن يتم إلزام بالتأمين على الإنتاج الزراعي، ما يعني المزيد من الأعباء على الفلاحين على مستوى التكلفة، وبالتالي على مستوى الخسائر السنوية المتوقعة، ناهيك عن الانعكاسات السلبية الأخرى على الأسعار الاستهلاكية بالنسبة للمواطنين. فقد رشح عبر وسائل الإعلام: أن الحكومة تدرس إمكانية تطبيق التأمين الإلزامي على

فقد تأثرت كافة المناطق الزراعية في القطر بالعوامل الجوية والمناخية المتقلبة، والتي كان آخرها العواصف المطرية التي أتت على المحاصيل الزراعية، اعتباراً من محاصيل القمح والبقوليات مروراً بمحصول التبغ، وليس آخراً بمحاصيل التفاح والبندورة والزيتون، حيث تلقى الفلاحون ضربة موجعة خلال مواسم هذا العام، مما زاد من خساراتهم.

## صناديق الحماية المتواضعة

الأراضي الزراعية في كل من «محصول- طرطوس- اللاذقية- بانياس- الحسكة- سهل الغاب- السويداء- حلب- حماة- درعا- وغيرها الكثير من المناطق الزراعية» يواجه فيها الفلاحون خسائر متتالية دون أن يجدوا أي عون جدي يخرجهم من بؤسهم الذي أصبح مزماً، وصولاً لهجر الزراعة والأرض رغماً عن إرادتهم.

فالحديث عن تكاليف الإنتاج، والصعوبات والأعباء التي يتحملها الفلاحون إنتاجاً، والاستغلال الذي يتعرضون له تسعيراً وتسويقاً، كلها عناوين ليست جديدة، وربما لا داعي للشرح والاستفاضة فيها، فقد قيل فيها الكثير.

لكن الحديث عن التعويضات والصناديق المخصصة لدعم الفلاحين والإنتاج الزراعي أصبح ملحاً على ضوء الخسائر الكبيرة التي تعرض لها الفلاحون بنتيجة العواصف المطرية الأخيرة، خاصة وقد تم الإعلان عن تشكيل لجان لحصر الأضرار من قبل مديريات الزراعة في المحافظات، لتقييمها ورفعها للجهات المعنية من أجل تحديد مقدار التعويضات لكل فلاح، حسب نسبة الضرر

التعويضات التي يتم صرفها هي تعويضات متواضعة جزئية ومحدودة كما انها غالباً لا تشمل جميع المتضررين ناهيك عن ان مواعيد الصرف تأتي متأخرة غالباً

يصر مجلس الوزراء على إزالة سريعة لآثار الدمار، ولا تتوقف التصريحات الحكومية حول النشاط العقاري: فمسؤول يتحدث عن تنظيم المناطق العشوائية التي تبلغ 40-50% من مناطق السكن السورية، وآخر عن حماس الشركات الأجنبية والعربية للاستثمار في السوق العقارية السورية، وغيره يفند مزايا القانون رقم 10 ونموذج إعمار منطقة خلف الرازي.

## «تعفّيش»

# استثماري عقاري



إلى ما يشبه تجربة «خلف الرازي» حيث أخرج السوريون من منازلهم عنوة ليأخذوا أجاراً مؤقتة، وملكية أسهم، ومن ثم ليبيعوا ملكيتهم تحت ضغط الأمر الواقع للأثرياء، ممن يستطيعون أن يبيضوا أموالهم في عقارات «مشروع ماروتا» وغيرها. فإذا كانت المناطق المدمرة كلها، والمناطق العشوائية كلها ستعمر بهذه الطريقة، وستتحول إلى هذه القلاع الزجاجية التي تصورها المخططات... فأين سيسكن الملايين من قاطنيها الأصليين؟ ألن تنتج عشوائيات جديدة؟ ألن تكون الفوضى هي نتيجة كل هذه الخيبة والمرار؟ من الصعب أن ينجح الاستثمار العقاري، مهما استعجل الحالون به، ففي وجهه عوائق لا تتمثل فقط بالملايين من السوريين ممن يستحقون التعويض الكامل عن خسائرهم، بل يقف في وجه هذا الربح المقامر، القوى الدولية كلها التي لا مصلحة لها باستمرار الأزمة، والقوى المحلية كلها التي تريد إعادة إعمار وتبني بلداً لا أوهاماً.

على الجهة المقابلة تظهر جموع الناس في منطقة جنوب دمشق، يتلمسون بقايا بيوتهم التي اختفت معالمها، ربما ليقولوا فقط: «نحن هنا»! وقد رافقتهم طبعاً ميليشيات النهب التي أصبحت جزءاً محسوماً من مراحل إنهاء الأعمال العسكرية! وعدا عن سكان هذه المنطقة فإن الكثير من الأسر السورية تتمسك بأوراق ملكيتها، إن وجدت، تحسباً لعمليات تنظيم المناطق المنظمة وغير المنظمة، واستعداداً للتصدي للحماس العقاري الاستثماري.

### ■ عشار محمود

وكما أن عملية إنهاء المعارك في محيط دمشق، وفي مساحات واسعة من البلاد، هي نتاج سياسي إيجابي... فإن البدء في إزالة آثار الدمار، وبحث مسألة المناطق المدمرة والعشوائية هو أمر ضروري أيضاً. ولكن الجانب المقلق هو: المتسلفون الاقتصاديون على الظروف السياسية، فكما يستفيد «المعفشون» من سطوتهم المؤقتة على بقايا البيوت، يحاول «المستثمرون الجدد» أن يستفيدوا من سطوتهم المؤقتة على القرار الاستثماري. ساعين ليحولوا مفهوم إعادة الإعمار،

## مليون ونصف دولار: أرباح «رمضانية»!



نقلة نوعية في برامج المسابقات والألعاب على شاشة التلفزيون الرسمي... المنتجون والرعاة اغدقوا على المتفرجين بمستوى جديد من الهدايا في البرامج التلفزيونية السورية، وكردة فعل طبيعية بدأ السوريون يقدرّون الأرباح التي يمكن أن تتدفق على هؤلاء مقابل «كرمهم في شهر الخير»!

قاسيون، تجري تقديراً للربح المتوقع من أحد برامج المسابقات الذي يستقطب متابعة السوريين، و«يبلف» الكثير منهم.

### هدايا بـ 250 مليون ليرة

250 مليون ليرة هي مجمل الهدايا والمبالغ التي سيتم توزيعها على المشاركين في البرنامج الرمضاني، وهذه الهدايا طبعاً يقدمها الرعاة من شركات وأعمال متنوعة، مقابل جزء من الدعاية، بينما جزء آخر من الدعاية سيكون بطبيعة الحال مأجوراً، أي: تدفع مقابله المنشآت والشركات الراغبة بعرض منتجاتها في وقت البرنامج.

وللتبسيط سنفترض بأن تكاليف الهدايا وأجور الدعاية تستطيع أن تسد تكاليف البرنامج: من حصة التلفزيون الذي يقدم استديو وربما معدات، إلى كلفة الإنفاق على التجهيزات

### العمال «لا يروق لهم» العمل!

تحدث النواب في جلسة مجلس الشعب بتاريخ 23-5 التي تناولت موضوع الصناعة المحلية، بأن العمال «لا يروق لهم» المطالبة بزيادة الإنتاج في الصناعة العامة! وأن حوالي 1045 عاملاً قد خرجوا من العمل بناء على طلبهم، بالإضافة إلى تقديم العديد من الاستقالات والإجازات بلا أجر والإجازات المرضية مؤخراً، حتى وصل عدد الإجازات إلى 350 إجازة دفعة واحدة. وفق ما تناقلته وسائل الإعلام المحلية.

إن ما يروق للعامل، تحدده ظروف العمل والأجر! ففي ظل وسطي أجور 34 ألف ليرة، وفي ظل حوافز لا توصل الراتب إلى حدود 50 ألف... فإن ساعات العمل الثمان تصبح بلا جدوى تقريباً، ويصبح البحث عن مصدر الرزق حقيقي حقاً للعامل. إن سوق العمل الصناعي الخاصة في سورية تتوسع، وتفتقر إلى القوى العاملة الخبيرة والمستقرة في الطرف الحالي السوري، ورغم أنها لا تقدم فرصاً وأجوراً كافية للعمال... إلا أنها قادرة على جذب من تبقى من خبرات عمال القطاع الصناعي العام، رغم مخاطر عدم الضمان الماثلة في العمل الصناعي الخاص. وهذا تحد موضوعي أمام الصناعة العامة، ولا ينجح عن رغبات العمال وميولهم الشخصية!

تنبغي الإشارة إلى أن عدد العاملين في وزارة الصناعة يبلغ 46 ألف تقريباً في عام 2016، بينما عدد العاملين في المدن الصناعية الخاصة الثلاث: عدرا، حسيبا، الشيخ نجار بلغ 60 ألف في عام 2016 وارتفع إلى 90 ألف في عام 2017!

في هذا النوع من «البيزنيس». وإن كان هناك ما سيقطع من هذه الأرباح، فهي عملياً ضريبة دخل الأرباح، والتي سنفترضها وفق حد وسطي لضرائب الأرباح بين 11-20% أي: حوالي 515% ما يعني أن الضريبة إن اقتطعت على هذا النوع من الأعمال، ستبلغ قرابة 100 مليون ليرة. قد تكون هذه الأرقام تقريبية، وقد تكون «طبيعية» بالقياس إلى أرباح المسابقات من هذا النوع، ولكن جدتها على التلفزيونات الرسمية، وعلى المتابع السوري، تحفز طرح السؤال حول أرباح من هذا النوع: ما مدى مشروعية هذه الأرباح السهلة والآتية من تحريض البسطاء «للمقامرة» بهدف الربح؟

ونستطيع أن نضع افتراضاً أولياً لوسطي عدد الرسائل اليومية، وهو المتزايد بطبيعة الحال، مع سياسة التسويق القائمة على «تكبير الهدايا» مع التقدم في أيام الشهر الفضيل. ولنقل أن هذا الوسطي يقارب: 250-300 ألف رسالة في اليوم.

وهو ما يعني أن الأرباح الشهرية من الرسائل قد تقارب خلال شهر: 560-675 مليون ليرة. أي: ربح بمقدار: 224%-270% من التكلفة. وحوالي 1,5 مليون دولار ربح خلال شهر!

### الضريبة 100 مليون ليرة!

تتوزع هذه الأرباح بطبيعة الحال بين المنتج، والمقدم، وبين شركة الاتصالات، بنسب من الصعب تحديدها

التي يتضح أنها ليست ضمن مقدرات ومعدات التلفزيون السوري، وصولاً إلى أجور العاملين على البرنامج. أي: نفترض أن التكاليف بمجموعها تغطيها الدعاية والرعاة.

### الإيراد من رسالة الـ 75 ليرة

الإيرادات الأساسية التي يحصل عليها منتج البرنامج، هي من الرسائل التي يرسلها المتابعون عبر شركات الاتصالات، أي: أن شركات الاتصالات بطبيعة الحال، هي شريك أساسي في الربح.

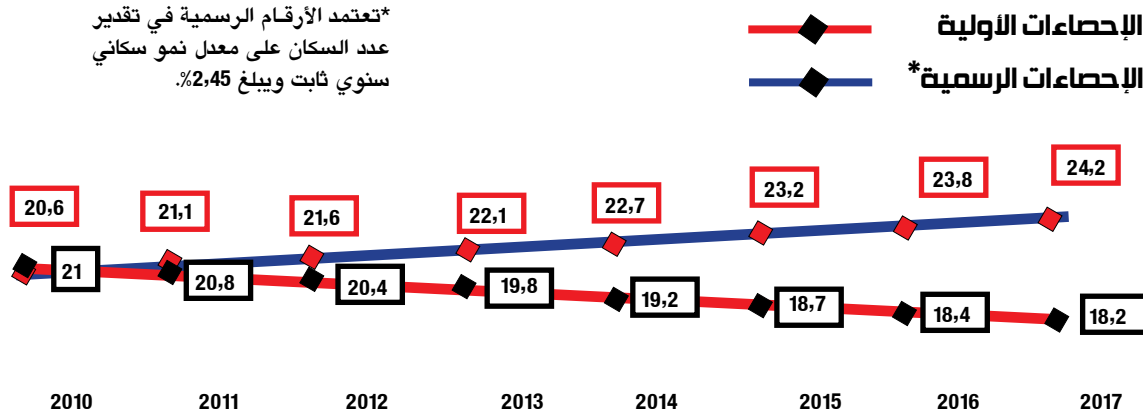
ويتبع البرنامج آلية لتحفيز المتابعين، حيث كلما أرسلت رسائل أكثر... كلما زادت فرصة الاتصال بك، لتربح ربحاً مضموناً.

# سكان سورية ازدادوا «بالأرقام الرسمية»...



## تغيرات عدد السكان في سورية بين 2011-2017 - مليون نسمة

\*تعتمد الأرقام الرسمية في تقدير عدد السكان على معدل نمو سكاني سنوي ثابت ويبلغ 2,45%.



ازداد عدد السكان المتواجدين على الأراضي السورية بحسب البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء! إذ لم تلاحظ الإحصاءات الرسمية المعطيات المستجدة على الواقع الاجتماعي السوري، مثل: أعداد اللاجئين، والذي يحتم تراجعاً في عدد السكان المتواجدين داخل الأراضي السورية.

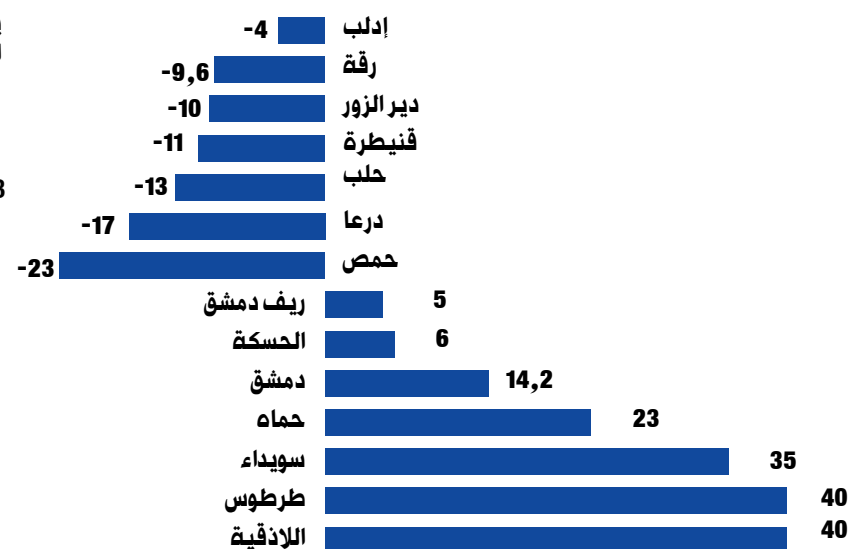
فما هو عدد السكان المتواجدين في سورية وفق التقديرات الرسمية خلال سنوات الأزمة؟ وما هي التغيرات التي طرأت على أعداد سكان المحافظات خلال الفترة بين 2011-2016؟

### سكان سورية: رسمياً/دولياً

نبدأ من مقارنة عدد السكان المتواجدين على الأراضي السورية وفق تقديرات المكتب المركزي للإحصاء، مع تقديرات عدد السكان في سورية عبر منظمة الأمم المتحدة وتقديراتها السكانية العالمية wpp.

### نسبة ازدياد أو تراجع عدد السكان في كل محافظة خلال الأزمة

التغيير في عدد سكان المحافظات بين 2011-2016 %

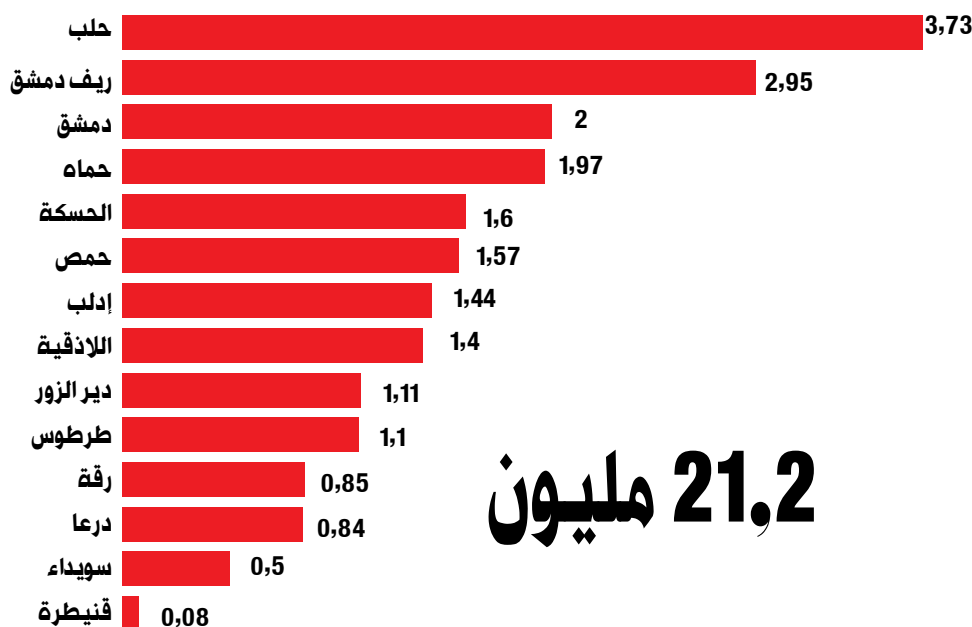


### معدل النمو السكاني الطبيعي في سورية

| الفترة                      | 1985-1980 | 1995-2000 | 2005-2010 | 2010-2015 | 2015-2020 |
|-----------------------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| نسمة مقابل كل 100 من السكان | 3,69      | 2,86      | 2,4       | 1,89      | 521,      |

التقديرات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة تشير إلى أن سورية خسرت أكثر من 21% من نمو السكاني الطبيعي خلال فترة الأزمة، وفقدت قرابة 60% منه منذ مطلع الثمانينيات.

### توزع السكان على المحافظات 2016



21,2 مليون

# نصف أسر «أمريكا» لا تؤمن حاجاتها الأساسية



51 مليون من الأسر الأمريكية لا تحصل على دخل كاف لتأمين الضرورات الشهرية! وبينما يتفاخر ترامب بأرقام رسمية للبطالة مسجلة منذ 45 عاماً فإن للاقتصاديين الأمريكيين رأياً آخر.

نسبة 43% من الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية لا يحصلون على دخل كاف لتأمين الحاجات الأساسية وفق المعايير الأمريكية، وهي: السكن والغذاء ورعاية الأطفال، والرعاية الصحية، والنقل، والاتصالات. هذا ما وضحته دراسة صادرة عن United Way ALICE Project.

لا يصنف الأمريكيون كل هؤلاء إلى فقراء، رغم أن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، لا يمكن أن تسمى إلا فقرًا. بل يقسمونهم إلى قسمين، فحوالي 16 مليون أسرة من الـ 51 مليون، يعتبرون فقراء، بينما الباقي وحوالي 35 مليون أسرة تسميهم الدراسة محدودي الدخل، حيث يبقوهم دخلهم المنخفض خارج متطلبات الاستمرار وفق معطيات «الحياة الحديثة» وفق الدراسة.

تقارب نسبة فقر الأسر في ولايات كاليفورنيا ونيومكسيكو وهاواي 49% من مجمل الأسر في كل منها، وهي النسب الأعلى. بينما أقل نسبة في ولاية نورث داكوتا 32% ولكنها نسبة مرتفعة أيضاً.

معظم هؤلاء الفقراء هم أسر العمال، ممن لديهم أطفال يرعونهم، ويعملون بأجور منخفضة، ويملكون ممتلكات قليلة أو لا يملكون. حيث أن أكثر من 66% من الأعمال في الولايات المتحدة تدفع أجراً أقل من 20 دولاراً للساعة. ومقابل هذا الرقم فإن الميزانية الضرورية للعيشة الوسطية لأسرة من أربعة أشخاص ضمنهم رضيع وطفل قبل مرحلة الدراسة، تبلغ 85 ألف دولار سنوياً، ولتأمين هذه

الميزانية السنوية الضرورية للأسرة، ينبغي أن يكون الأجر الساعي يقارب 42,2 دولار، بينما 66% من الأعمال تعطي أجوراً أقل من 20 دولاراً في الساعة كما ذكرنا سابقاً، و14% فقط من الأعمال تقدم أجوراً أكثر من 40 دولاراً

## البطالة 12% وليست 4%

أما فيما يخص إحصائيات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الإحصائيات الرسمية أشارت الأسبوع الماضي إلى أن معدل البطالة قد انخفض إلى مستويات قياسية بلغت 3,9% فقط!

وقد احتفى الرئيس الأمريكي بهذا الرقم، ناسباً هذه الإحصائية لجهوده بتطبيق شعار «التشغيل ثم التشغيل». ولكن المفارقة أن ترامب ذاته كان قد انتقد في عام 2012 وخلال حملته الانتخابية ما أسماه التضليل الرسمي لتقليص أرقام البطالة. بعض الاقتصاديين الأمريكيين

الأجر الساعي  
ليؤمن العامل  
حاجاته في  
الولايات المتحدة  
يبلغ 42 دولار  
بينما 66% من  
الأعمال تعطي  
أجراً أقل من 20  
دولاراً.

إلى أنه قد يعمل كثيرون ولكن بشكل غير مستقر، وبساعات عمل قليلة، أي بأجور منخفضة بشكل قياسي.

وقد أشار إلى توسع الفجوة بشكل قياسي بين ما ينتجه العامل وما يحصل عليه، فمنذ عام 1972 وبمراقبة كل من مؤشري وسطي الأجور، والإنتاجية الوسطية للعمال في الولايات المتحدة وحتى اليوم، يتضح أن الإنتاجية قد تضاعفت مرتين بنسبة 210% بالقياس لمستويات بداية السبعينيات، بينما الأجور الوسطية قد انخفضت بنسبة 5% بالقياس بمستواها في المرحلة ذاتها.

ما يعني أن الزيادة التي ينتجها العامل في الساعة أصبحت تذهب بمجملها للأرباح، وهو ما يفسر بعمق التباين في توزيع الثروة والدخل، وارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة كما في غيرها مما يسمى «دول العالم المتقدمة».

يشيرون إلى موضع الخلل في الحساب الرسمي لأرقام البطالة، حيث لا يدخل ضمن تعداد العاطلين عن العمل، كل الأشخاص اليائسين من البحث عن العمل، وغير المسجلين في سجلات الباحثين عن عمل. كما لا يسجل من يعملون أعمالاً جزئية مؤقتة بخمس ساعات أسبوعياً كعاطلين عن العمل، أو كباحثين عن عمل، رغم أن هؤلاء يشكلون شريحة واسعة من القوى العاملة الأمريكية، وهم في حالة بحث دائمة عن عمل ثابت بساعات كاملة. حيث يشير البروفسور روبرت بولين في جامعة ماساتشوستس في الولايات المتحدة، إلى أن معدل البطالة مع تقديرات أولية لإضافة هؤلاء سيفوق 12% في الولايات المتحدة، وهو معدل غير مسبوق.

معدل البطالة على أهميته لا يعكس الواقع كامل، بل أن الأجور الحقيقية هي ما تكسبه. ويشير البرفسور بولين



## بعد النفط... تسعير الذهب باليوان

سنأتي قريباً الخطوة الثالثة في مسار تحويل الصين لعملة اليوان إلى عملة تبادل دولية. تكسر هيمنة الدولار. فبعد انضمام اليوان إلى سلة احتياطي العملات الدولية، وبعد عقود النفط المستقبلية باليوان، تأتي عقود الذهب المسعرة بالعملة الصينية! لتؤمن بذلك إمكانية منافسة في سوق تسعير وتبادل النفط والمعادن وتحديدًا الذهب.

ستصدر الصين قريباً عقود شراء مستقبلية للمعادن بعملة اليوان، وذلك في سوق لندن للمعادن، وفقاً للمدير التنفيذي للسوق ماثيو شامبرلين الذي قال: «الزبان حالياً يتداولون منتجات السوق بالدولار الأمريكي، وسيكون مناسباً لنا أن نكتشف مجالات إطلاق منتجات مستقبلية باليوان الصيني» وأشار بدوره إلى أنه متأكد من نجاحها، رغم عدم تحديد موعد دقيق لإصدارها بعد.

يشار إلى أن الصين تقود الطلب العالمي على الذهب اليوم، حيث تستورد لترفع احتياطياتها الرسمية، التي تضاعفت مرتين خلال عشر سنوات. كما تملك الصين أكبر احتياطي إجمالي من الذهب، بإنتاج 455 طناً سنوياً، ومستودعات تقارب 2-3 أضعاف الإنتاج المحلي، واحتياطي إجمالي ارتفع من 4000 إلى 21500 طن منذ مطلع القرن.

## «أوروبا» تحت الضغط

أبدى وزير المالية الروسي: استعداد موسكو للتعامل مع الشركاء الأوروبيين باليورو عوضاً

عن الدولار في التعاملات الثنائية، ولكن ضمن شروط عدم التزام الأوروبيين بالعقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا. حيث أشار: «إذا أعلن شركاؤنا الأوروبيون موقفهم من العقوبات الأمريكية على روسيا بشكل لا لبس فيه، فإننا بالتأكيد سنجد طريقة لاستخدام العملة الأوروبية اليورو في التسويات المالية بيننا، مثل: المدفوعات مقابل السلع والخدمات» ويأتي هذا الطرح الروسي في منتدى بطرسبورغ الاقتصادي الدولي، بعد التصريحات الإيرانية المشابهة، التي تربط التعاون مع أوروبا وباليورو، بالموقف الأوروبي الواضح والرافض للعقوبات الأمريكية على إيران... بل أكثر من ذلك، تريد إيران من أوروبا أن تعوض مبيعات النفط الإيرانية، عبر ضمان شرائها.

تتأرجح القوى الأوروبية بين ضغط العقوبات الأمريكية التي تلحق باقتصاد اليورو ضرراً كبيراً، وبين ضغط الأطراف الأخرى كروسيا وإيران التي تقع عليها العقوبات، والتي تطالب أوروبا بأن تأخذ موقفاً لمصلحة التعاون الاقتصادي الموضوعي، ولعزل الموقف الأمريكي.

# حي الحمراء.. ذاكرتنا وتراثنا قيد الاستثمار و..؟



مرة جديدة يقرر «حي الحمراء» في دمشق القديمة ناقوس الخطر، من أجل حشد الجهود الوطنية منعاً للتعدي على الذاكرة والتراث والآثار والهوية، التي تجري محاولات وأدها وطمسها في دمشق القديمة، أو غيرها من المدن.

## نوار دمشقي

فحسب وسائل الإعلام: «أقر مجلس محافظة دمشق توصية لجنة التخطيط والبرامج والشؤون المالية، بنقل بعض أملاك المحافظة إلى شركة دمشق الشام القابضة، ومنها: العقارات المستملكة في حي الحمراء حول المسجد الأموي في دمشق القديمة».

### جرة قلم لتحمو الذاكرة

بحسب عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق: «إن نقل أملاك المحافظة وبعض المشاريع للشركة هو لتفعيلها بعيداً عن الروتين، والحصول على عائد مادي كبير تستطيع من خلاله المحافظة زيادة المشاريع الخدمية المنفذة لصالح المواطنين».

هكذا وبجرة قلم وقرار، ستصبح أحياء دمشق القديمة قيد الاستثمار، بذريعة العوائد المادية التي ستجنيها المحافظة من خلال الاستثمار، وأدأ للذاكرة والتراث، وعلى حساب الهوية العمرانية لدمشق القديمة، وما تبقى من آثار فيها، وبما يتوافق مع المشاريع المثيلة المشبوهة تاريخياً والموضوعة لطمس معالم المدينة القديمة ومحو ذاكرة السوريين، التي كانت تحاكي مخططات «إيكوشار» الاستعمارية، حسب رأي المختصين.

### مشكلة عمرها أكثر من نصف قرن

للتذكير، إن مشكلة حي الحمراء في دمشق القديمة، وغيره من الأحياء فيها، أصبح عمرها الزمني حتى الآن ما يقارب 58 عاماً دون حل نهائي ومنصف، يضمن الحقوق ويصون الذاكرة والهوية.

لقد بدأ الإشكال بما يتعلق بهذه الأحياء على إثر قرار الاستملاك الصادر في زمن الوحدة مع مصر بعام 1960، والقاضي باستملاك عدة أحياء أثرية في دمشق القديمة «الحمراوي، حي المصبغة الخضراء، أزقة الشريف، الزهر والقاضي والخجا والعوف والنقاشات، سوق القباقيب، الشارع المستقيم، سوق الصاغة القديمة، منطقة مأذنة الشحيم».

ومنذ ذلك العام وحتى وقت قريب، ما زالت قضية الاستملاك المجحف تفعل فعلها، وقد تناقلت أهدافها ومراميها المشبوهة العييد من وسائل الإعلام.

### أرشيف قاسيون

لقد تناولت «قاسيون» مشكلة استملاك حي الحمراء وتاريخها وغاياتها ومراميها وأهدافها، بعدها رقم 288 تاريخ 2007/1/9، بمادة عنوانها: «بانتظار انهيار الأبنية فوق رؤوس ساكنيها حي الحمراء: اعتقاله المشير.. حاكمه إيكوشار.. وسيعدم قريباً!»، وفيما يلي بعض مما ورد فيها:

«كان الحريق الذي حدث في سوق الصاغة القديمة سنة 1960 ذريعة مناسبة لنائب رئيس دولة الوحدة «المشير عبد الحكيم عامر» لأن يشعل حريقاً من نوع آخر، فالمشير الذي عرف عنه الولع بالحرق، لم يكن يغريه جمال المدينة القديمة، فكان أن أصدر قراره باستملاك «5740» متراً مربعاً في المنطقة المحصورة بين الجدار الجنوبي للجامع الأموي وقصر العظم، والمسمى في

الرسمية وغير الرسمية، بالإضافة للكثير من التغطيات الإعلامية طيلة السنوات الماضية، من أجل إزالة الاستملاك ومنع التعدي على الذاكرة والهوية والتراث في دمشق القديمة تحت أية ذريعة، وعلى الرغم من ذلك لم تستجب الحكومة ومحافظة دمشق لكل ذلك، تسويقاً ومماطلة.

لنأتي المحافظة أخيراً، عبر قرارها أعلاه، لتضرب عرض الحائط بكل ما سبق، بذريعة الاستثمار والعوائد المادية النفعية مع شركائها!

ولنتساءل مع غيرنا من الوطنيين الغيورين على الذاكرة الجمعية والتراث الوطني المتجذر بالتاريخ:

هل يعني وضع المنطقة قيد الاستثمار، إمكانية هدم هذا الحي العريق، وهو ما كان حلم «إيكوشار»، على حساب هويتنا وتاريخنا، وذاكرتنا الوطنية؟

بجميع الأحوال، فإن ناقوس الخطر أعيد ليقرع من جديد على قضية ما زالت حية ولن تموت أو تنفد بريقها، كونها مرتبطة بالهوية والتراث والتاريخ، مهما سعت وسائل وأدوات العبث على أن تمحيها أو تغييبها، بغفلة من الزمن وبهذا الوقت الضائع في ظل ظروف الحرب والأزمة.

ومن الضروري والواجب على الغيورين على المصلحة الوطنية، «القوى السياسية» مجلس الشعب الحكومة والجهات العامة المعنية بالتراث والتاريخ والآثار- النقابات المهنية الحقوقية والتراثية- الفعاليات الوطنية والشعبية- وسائل الإعلام... أن يتكاتفوا من أجل وضع حد نهائي لهذا العبث تحت أي مسمى، ومهما كانت الذريعة.

فقضية حي الحمراء، كما غيره من المعالم الأثرية والتاريخية في بلدنا، أكبر من حجم صلاحيات محافظة ولا تنفي مسؤوليتها، وهي أهم بكثير من فكرة العائدات الاستثمارية منها، فالمعالم والآثار والهوية هي قضايا شعبية وطنية، ومسؤوليتها تقع بعهدة الدولة والحكومة أولاً وأخيراً، ولا يجب أن يترك البت بها أو التحكم بها وبمسيرها من قبل الإدارات الحكومية أو غير الحكومية، وإلا لماذا التسابق على تسجيلها في المنظمات الدولية ذات الصلة من أجل حمايتها ومنعاً للعبث بها؟

عام 1990 شكل مجلس الشعب لجنة لدراسة واقع الاستملاكات في دمشق، حيث أوصت اللجنة في تقريرها بإلغاء استملاك حي الحمراء لانتفاء الغاية منه.

عام 1991 أقر مجلس الشعب اقتراح قانون بإلغاء الاستملاك عن العقارات المستملكة بموجب قرار نائب رئيس الجمهورية رقم «821» تاريخ 1960/11/28 وذلك لانتفاء الغاية منه.

عام 1994 يقترح وزير الثقافة على رئيس الوزراء إعداد مشروع مرسوم يتضمن إلغاء الاستملاك عن حي الحمراء والأحياء الأخرى.

عام 1997 شكل محافظ دمشق لجنة لدراسة واقع الاستملاكات في حي الحمراء واقترحت في دراستها رفع الاستملاك واتخاذ الإجراءات التنفيذية لذلك.

عام 1998 قدم عدد آخر من أعضاء مجلس الشعب اقتراح قانون لإلغاء القرار رقم «281» لانتفاء الغاية منه.

عام 2003 مرة أخرى يطالب أعضاء مجلس الشعب بإلغاء الاستملاك عن حي الحمراء.

عام 2004 أكدت نقابة المحامين بدمشق على ضرورة إلغاء مرسوم الاستملاك الواقع على عقارات المالكين في حي الحمراء، لأن في هذا الإلغاء تحقيقاً لنهج الحفاظ على تراث مدينة دمشق الحضاري والأثري والتاريخي.

عام 2004 رفعت المديرية العامة للآثار والمتاحف كتاباً إلى رئاسة مجلس الشعب، تقترح فيه إعداد مشروع قانون يتضمن إلغاء القرار «281» وإلغاء كافة الآثار والإجراءات الناجمة عن القرار المذكور بحيث تعاد العقارات المستملكة لأصحابها.

عام 2005 أرسل السيد رئيس مجلس الشعب كتاباً إلى رئيس مجلس الوزراء يقترح فيه إلغاء صكوك الاستملاك القديمة التي مضت عليها 15 سنة ولم يتم تنفيذها.

عام 2006 يضرب المهندس ناجي العطري كل هذه القرارات والقوانين والاقتراحات عرض الحائط، ويقرر عدم الموافقة على إلغاء الاستملاك لأسباب غير مفهومة...؟!

### القضية ما زالت حية

لقد تبع ذلك الكثير من المراسلات والمطالبات

**قضية حي  
الحمراوي كما غيره  
من المعالم الأثرية  
والتاريخية قضية  
شعبية ووطنية  
لا يجوز التلاعب  
بها لأنها جزء من  
الهوية الوطنية**

# حلم جماعي



في السنوات الأخيرة درجت في علم النفس مصطلحات، منها: ما بحث منذ عدة قرون وهو شبه مؤكد أو متفق عليه، ومنها ما تخطاه علم النفس ليتركز على المرحلة أو النقطة الأبعد منه. مصطلحات، مثل: الروحانية والتركيز الذهني الكامل، التي أتت لتفتح الباب لممارسات، مثل: اليوغا مثلاً تعويضاً عن العلاج النفسي، أو عن إيجاد الحل الحقيقي للمشكلة، أو الاضطراب العقلي النفسي.

أو فهمها، بقدر ما هو مهم معالجتها والبناء عليها لتحسين ظروف عيشنا واستعمال أقصى إمكاناتنا في هذه الغاية، أو بشكل آخر كما عبّر ماركس: إنه لا يكفي تفسير العالم بل المطلوب هو تغييره. وبهذا لا يبني علم النفس العلمي أسس نظريته على أساس كبت أو حد قدرات الأفراد، بل على أساس فتح قدراتها لكي تتوسع إمكاناتها. ولكنه في الوقت نفسه لا يعيش وهم إمكانية تحسين الإمكانيات من دون تغيير الوضع الذي يعيش فيه الأفراد. فإذا عدنا إلى فقدان القيمة والدور الاجتماعي، لا يطرح هذا المنهج من علم النفس إسقاطات على الأفراد، مثل: اليوغا لكي يملؤوا بها فراغ قيمتهم ودورهم في المجتمع، بل يطرح فعلياً إيجاد مهمة وهدف فعلي نابع من الضرورات الاجتماعية لملء هذا الفراغ، لكي يستعيدوا دورهم وقيمتهم الاجتماعية. ففي حاضرتنا منابع وهمية عديدة لتعبئة لحظية للفراغ، وفقدان القيمة التي نعيش، جميعها وقتية لا تلجأ لكي تسد الفراغ المتراكم لسنوات، والذي بدأ ينعكس تجزراً اضطرابياً بشكل جماعي عند الأفراد، والتي لا يمكن أن تحل في عزلتها عن واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ففي لحظة تفكك الحلم الفردي، الحلم الجماعي هو الذي يسد الفراغ.

أن نحد من خياراتنا في كل مرحلة، بتلك التي يمكن أن تتحقق فقط، وبالتالي "التكشف الوجودي"، فعلينا، مثلاً: الاقتناع أننا لا يمكن لنا أن نحسن وضعنا التعليمي لذلك يجب أن نجد عملاً محدوداً بقدرتنا التعليمية الثابتة. هذا يجرّ محدودية أخرى في الأمور البسيطة اليومية، وفي الأمور المصيرية كمقاومة الاحتلال مثلاً، كما أن هذا يجرّ اقتناعاً بأن الأمور هي هكذا، ولا يمكن أن تتغير، بل نحن من يجب أن نحد خياراتنا وحياتنا لما يمكننا القيام به. أتت هذه النظريات من جهة من ضرورة إيجاد حلول للاضطرابات المتفاقمة عند البشر، ومن أزمة فقدان قيمة ودور الفرد في المجتمع. ولكون قيمة الفرد ودوره في المجتمع الرأسمالي ضمن صيغة فردية، تتحدد فقط بإنجازاته وقدراته الفردية، وبالتالي أتت الحلول لتضخم هذه الفردانية ولتبقّيها في إطارها الضيق والذي أدى إليها في الأساس.

## فتح أفق الخيارات

حتى في ظل سيطرة الرأسمالية على العلوم، وعلم النفس بالتحديد، لم تستطع السيطرة على علم النفس العلمي الذي تطور مع صعود الاتحاد السوفييتي وفيه بالخصوص. فمن وجهة نظر الأخير ليس المهم أن نجد تبريرات الأمور

التي أدت إليه، وهذا يعني: قبول الواقع و"التعايش" معه. يجابه هذا المنهج في علم النفس، الذي ينطلق من أن المشاكل والاضطرابات هي نتيجة خيارات الأفراد، مثل: خيار الفرد في الطموح ضمن واقع الحرب، يجابهه علم النفس العلمي الذي ينطلق من أن خياراتنا وبالتالي الاضطرابات التي تأتي منها، هي نتيجة الواقع الذي نعيشه، تطورت مع هذا الواقع، ولا يمكن أن تحل من خارجه، بل بتغييره.

## لماذا تقزيم الخيارات؟!

حاولت الرأسمالية لعدة سنوات، طرح الإمكانيات التي يمكن أن يتمتع بها الفرد في ظل هذا النظام، وضخمتها حتى أصبحت حلماً كل فرد ضمن ثقافة الليبرالية. ومع دخول الرأسمالية في أزمة دخلت طروحاتها وإمكانيات الأفراد ضمنها في أزمة، فلا إمكانيات ولا طموح بل العالم، إما في حالة حرب، أو في حالة أزمة مالية واجتماعية تحدت حتى من خيار البقاء على قيد الحياة. هذا ما يحاول علم النفس السائد السيطرة عليه والحد منه، من خلال ربط المشكلة أو الحل بخيارات وأفعال الفرد. فأتت الروحانية والتركيز الذهني لكي يصبأ في هذا الاتجاه، علينا أن نكون روحانيين لكي نشعر بغيرنا من الكائنات، ولكي ننقي روحنا، وبالتالي ذهننا من الشر. كما علينا

## ■ هروب صعب

تتركز هذه النظريات الجديدة، على التأمل وتركيز الاضطراب، أو المشكلة خارج التفكير «عزلها» في محاولة لحلها، كما على تركيز عملنا على ما نستطيع حله، أو فعله، إما في الوقت الحالي أو في المستقبل، ومحاولة إبعاد ما لا نستطيع حله من أهدافنا الحالية والمستقبلية. ويتذرع أصحاب هذه النظرية في أن أي من أساليب العلاج النفسية لم تستطع حل مشاكل البشر، لذلك عليهم أن يلجؤوا إلى حلول حبّ الآخر والتفكير بما يمكننا فعله فقط لحل هذه المشاكل. ويوافقهم على هذا منطق علم النفس السائد في محاولة إيجاده حلولاً فردية للأفراد، التي توهمهم بأنهم يمكنهم تغيير وضعهم من خلال تغيير طريقة تفكيرهم ونقددهم لأي مشكلة، والمنطق الذي يضع الفرد نفسه في تضاد مع الواقع ومع ما يجب أن يكون، بالتالي مع ذاته. فمثلاً: إن الاكتئاب هو نتيجة أن الشخص فقد الأمل بمحيطة أو بواقعه، ولكي يتخلص منه يجب عليه حسب المنطق السائد أن ينظر إلى الواقع بنظرة أخرى، ويتقبل أن محيطه مختلف عنه، ومطلوب قبول الاختلاف فيه، وليس اعتبار أن حركة النظام الاجتماعية والاقتصادية هي

## وجدتها

■ د. عربوب المصري



## التلاعب بأنظمة الأرض

هناك من ينكر تغير المناخ، بما فيهم وكالة «حماية البيئة» الأمريكية. وهناك من يدركون خطورة الاحترار العالمي، لكنهم واثقون من أن البراعة الرأسمالية ستنتقذ «اليوم» بطريقة ما، وأخيراً فإن أولئك الذين يشعرون بالقلق إزاء ظاهرة الاحتباس الحراري، ليسوا واثقين من الرأسمالية كمنقذ، ولكن هناك يائسون للغاية من إمكانية تجنب كارثة المناخ الذين يصلون من أجل أن الحلول البعيدة التي يسمعون عنها من بيل غيتس «من أجل «تعديل العاصفة» سوف توقف الظاهرة.

وقد ظهر تقرير بعنوان: التغيير الكبير السّيء» الذي يتحدث عن الهندسة الجيولوجية بأنها «التلاعب البشري المتعمد على نطاق واسع للمناخ أو أنظمة الأرض». ويرى مؤيدوها أنه حل للدمار الناجم عن تغير المناخ.

هناك ثلاث طرق رئيسية للهندسة الجيولوجية، فمنها: إدارة الإشعاع الشمسي (SRM) التي تهدف إلى تقليل كمية الحرارة في الغلاف الجوي عن طريق تحويل ضوء الشمس إلى الفضاء. ويشير التقرير إلى أنه «من المرجح أن يغير نشر إدارة الموارد الطبيعية من الدورة الهيدرولوجية وينتج عنه آثار غير متكافئة عبر الكوكب، مما قد يهدد مصادر الغذاء والماء لملايين البشر».

وإزالة غازات الدفيئة (GGR) التي لا تركز على الشمس، ولكن تهدف إلى إزالة غازات الدفيئة الزائدة الموجودة بالفعل في الغلاف الجوي. في المشاريع الزائدة التي أجريت حتى الآن، الآثار الجانبية خطيرة للغاية إذا لم تكن ضارة بالكامل. ويذكر التقرير أن «الهندسة الجيولوجية تهدف إلى التدخل في أنظمة ديناميكية مفهومة بشكل سيء. بالنظر إلى تعقيدات المناخ العالمي، هناك طرق لا تعد ولا تحصى يمكن أن تسير فيها التخلّات، فحالة إصلاح عملية الفشل بنشر الهندسة الجيولوجية يمكن أن يجعل مشكلة تغير المناخ أسوأ.

يتم تمويل التجارب عادة من قبل الصناعة «غالباً بدعم حكومي»، خاصة قطاع التكنولوجيا العالية. التكاليف باهظة، خاصة عندما تفكر في تحقيق المدّخرات من خلال إعداد مصادر الطاقة المستدامة والممارسات الزراعية على الفور. القضاء على استخدام الوقود الأحفوري.

قد يفترض المرء أن المبادرة التي تؤثر على كل شخص على هذا الكوكب ستخضع لشكل من أشكال السيطرة الديمقراطية، ولكن هذا سيكون تجاهل حقائق الرأسمالية.

وطبعاً من المحتمل أن تفشل هذه «التقنيات الوهمية» في تحقيق هدفها، وستعيّن على الأجيال القادمة التعامل مع العواقب».

ومن المعروف أن هناك تمويلاً من صندوق بيل غيتس للأبحاث المناخية والابتكارية المبتكرة. وهناك جماعة عالمية من الباحثين والمروجين. لا يقتصر دورهم على التحدث عن الهندسة الجيولوجية فحسب، بل إنهم يدعون أنهم خبراء في المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بتغير المناخ، وتضغط على فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC).

# مشروع سيل «دموع واشنطن» 2



الاقتصادية الروسية- الأوروبية ستمضي نحو توافق أكثر.

## فرنسا أيضاً

على نهج جارتها الألمانية، بدأ ماكرون زيارة رسمية إلى روسيا يوم الخميس 24 أيار الجاري، تم فيها توقيع وثيقة استراتيجية للتعاون في مجال الطاقة الذرية السلمية، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية بين شركتي الطاقة الروسية «نوفاتيك» والفرنسية «توتال» في مشروع «أركتيك 2» للغاز الطبيعي المسال في أقصى الشمال الروسي. حيث يبدو أن فرنسا أيضاً تسعى للنجاح بأقل الخسائر جراء هزائم الأمريكي، مركز المركز الرأسمالي، وتمضي في اتفاقاتها الاقتصادية متخليّة عن الأمريكي، وغير مكترثة بموافقة من عدمها.

## الفضاء السياسي الجديد

إن السياسة كما ندركها، هي لغة التعبير عن المصالح كل حسب موقعه ومكانه في المعادلات الاقتصادية وعلاقاتها، فهذا الفضاء بمعنى آخر، هو: نتاج فضاء اقتصادي مختلف يأخذ شكله يوماً بعد يوم بعلاقات ومعادلات مختلفة كلياً عن سابقها، لتفرض موضوعاً، لغةً وأوزاناً سياسية مختلفة، أضف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها المركز الرأسمالي الأمريكي، وتخليّ حلفائه عنه، فنجد أنه من الطبيعي ألا لغة هناك سوى التعجرف، ومن الطبيعي أيضاً أن يبقى يتراجع ويخف وزنه حتى يصبح بلا وزن بالمعنى السياسي، وغير مؤثر بذاته، وأن الطريق يصبح ممهداً ومفتوحاً أكثر أمام الشعوب لتستعيد وزنها الأكبر من أي تحالف اقتصادي آخر، لتعبر عن مصالحها بلغة وعلاقات سياسية جديدة، تناهض فيها المنظومة الرأسمالية ككل.

وعند فرضهم عقوبات على إيران فإن الشركات الأوروبية المستثمرة هناك ستكون أكبر المتضررين، لذلك فإن سياسات واشنطن والتعجرف الأمريكي يجبر حتى أقرب الحلفاء على التمرد، في سبيل النجاة والقفز من المركب الغارق. لقد امتازت السياسة الأمريكية طوال فترة تسلطها دولياً ببراعمياتها نظراً لامتلاكها الوزن الأكبر موضوعياً، والذي لم تكن مضطرة فيه بكثير من الأحيان لإظهار أساليب أخرى في دبلوماسيتها، على عكس اليوم، فباختلاف الظروف الموضوعية الدولية باتت السمات الخاصة الأمريكية في سياق العلاقات الدولية تأخذ شكلها الحقيقي تدريجياً في التعجرف، وفقاً لبنيتها الإمبريالية رغم خسائرها الاقتصادية وهزائمه السياسية، ولكن على الرغم من ذلك فإن حجم مازقها لا يتيح لها الرفاهية لممارستها.

## روسيا تردّ على واشنطن بدعوتها لشركاء جدد

أكد الرئيس الروسي بوتين بأنه سيدافع عن «مشروع السيل الشمالي 2» وأشار إلى انفتاح المشروع أمام شركاء جدد للانضمام إليه، رداً على تهديدات واشنطن، الأمر الذي يعني فتح الطريق أمام دول أوروبية أخرى لعقد اتفاقات اقتصادية مع روسيا، سواء في هذا المشروع أو غيره. ومن الجدير بالذكر، أن مشروع «السيل الشمالي 2» لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، التفاوض على دول الترانزيت، يقضي ببناء خطين إضافيين لأنابيب الغاز بموازاة أنابيب «السيل الشمالي»، تبلغ القوة التمريرية لكل منهما 55 مليار متر مكعب من الغاز في السنة. وفي ظل الصراع الأوروبي- الأمريكي والأزمة الرأسمالية، وتماوت الدولار، فإننا لا نتوهم بالقول: إن العلاقات

إلا عن حجم قلقها، فقيل وبعد زيارة ميركل لروسيا ومقابلتها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لبحثهم مشروع «السيل الشمالي 2»، تهافتت التصريحات الإعلامية الأمريكية مهاجمة ألمانيا وروسيا والمشروع بمجمله، ملقية التهديد والوعيد بعقوبات اقتصادية وحرب تجارية على ألمانيا، في محاولة ضغط على الأخيرة للتخلي عن اتفاق الغاز هذا.

ولهذا القلق أسبابه، فبحسب «إدارة معلومات الطاقة EIA» التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية، إن تصدير الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة في العام 2017 قد زاد بنحو أربعة أضعاف مقارنة بعام 2016، وبحلول عام 2020 تطمح الولايات المتحدة لأن تصبح ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، لذلك فإن واشنطن تسعى بكل ما لها من قوة وأدوات متبقية لإزاحة المنافس الروسي القوي، وأن تبتر حليفها الأوروبي لتحقيق رغبات ومصالح الإدارة الأمريكية، وإن كانت تتناقض مع مصالح الأوروبيين أنفسهم، فبحسب ما أشار إليه الرئيس بوتين خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في سوتشي، يوم الجمعة 18 أيار الجاري، فإن سعر الغاز المسال الأمريكي هو أعلى بـ 25 أو 30 % من سعر الغاز الروسي، ومحطات الغاز المسال في أوروبا لا تستخدمه إلا بنسبة 25 إلى 30 % بسبب عدم وجود الجدوى الاقتصادية.

من البراعمات الأمريكية إلى التعجرف يدرك الأوروبيون، أنه ومع الترابط المالي والاقتصادي الكبير حول العالم، فإنه أينما فرض الأمريكي عقوباته ستكون أوروبا متضررة منها، وهذا ما حدث عندما فرضت واشنطن العقوبات على الشركات الأوروبية المتعاونة مع روسيا في مشروع «السيل الشمالي 2»،

مع تنامي الهزائم الأمريكية الاقتصادية والسياسية، تحاول واشنطن أن تستجدي حلفاءها بصيغة قوة زائفة، لتعارض وتفرض عقوبات هنا وهناك. وللحليف الأوروبي، الذي لم يعد مطيعاً كما السابق، نصيبه من تلك العقوبات، وإن كان بشكل غير مباشر، وتحديداً ألمانيا المدافعة والمنخرطة في مشروع «السيل الشمالي 2» لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا.

## ■ يزن بوظه

ليست مصادفة أنه وبعد الخلاف الأوروبي الأمريكي، غير المسبوق بمستوى علنيته ووضوحه، حول الاتفاق النووي الإيراني، تهافت زعماء أهم الدول في الاتحاد الأوروبي، ألمانيا وفرنسا، لزيارة روسيا ولقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والحديث عن تمكين التعاون الأوروبي الروسي على أصعدة عدة، أهمها: الدفاع عن مشروع نقل الغاز الروسي إلى أوروبا رغم المعارضة الأمريكية المستمرة.

وإذا كان أتباع الأمريكي، ومن كان ولا يزال أداة له اليوم لا يستطيع أن يدرك تراجع الولايات المتحدة دولياً، وليس بإمكانه أن يرى هزائمه خلف تطبيقاته الإعلامية وانتصاراته على الشاشات، فواشنطن والأوروبيين أنفسهم مدركين جيداً بأن تراجعهم بات فعلاً ماضياً، وأنهم اليوم منهزمون، ويصارعون بعضهم في إطار «من يربح أقل الخسائر»، وأن الأوروبيين في ما بينهم أيضاً مختلفون حول كيفية الفكك من جسيم سياسات واشنطن... وليس مستغرباً بأن ألمانيا، ذات الوزن الاقتصادي الأكبر في أوروبا، هي أول القادرين على الانطلاق في هذا المسار.

## من أين للمنهزم أن يلقي التهديدات؟

بالطبع، عويل واشنطن، ووقاحة تصريحاتها، وعلو نبرتها، لا تعرب

جرت في الـ 20 من أيار الجاري انتخابات رئاسية في فنزويلا البوليفارية، أسفرت عن حصول مادورو على ولاية رئاسية ثانية، ليبدأ زعيم ميديا الدولار والديمقراطيات الكرتونية الغربية معتبراً الانتخابات المذكورة غير شرعية.

## الانتصار البوليفاري الجديد.. مازال هشاً



فالكون العسكري السابق المنشق عن تيار تشافيز نفسه كمنافس لمادورو. هذا التراجع هو بدوره انعكاس للتراجع الأمريكي الذي على ما يبدو أن «الباركنسون» السياسي الذي تعاني منه أمريكا بدأ يستفحل في أمريكا اللاتينية أيضاً، ففي النهاية مادورو وصل إلى الحكم.

ثالثاً: إنه لمن الخطأ اعتبار أن الانتخابات كانت على أحسن وجه، ولم تخل من الأخطاء والنواقص والشوائب الجدية، وبالدرجة الأولى العزوف عن المشاركة، والتي تعود لعدة عوامل تتمثل الوضع الاقتصادي الاجتماعي في البلاد، ومستويات الفساد التي تعاني منها، ولكن أياً يكن نتيجة الانتخابات شأن داخلي.

استهدافات خارجية وضرورات داخلية إن مادورو سيستمر لفترة رئاسية ثانية، على عكس ما تريده واشنطن وأتباعها، ولكن ذلك لا يعني أن نجزم بانتصار القوى الوطنية والثورية في فنزويلا، فسيناريو البرازيل والأرجنتين ما زال حاضراً بقوة، والشارع الفنزولي مازال منقسماً، وعلى القوى الحاكمة في فنزويلا التوجه نحو التصالح مع الشريحة التي تمثل أكبر قدر ممكن من الجماهير، بتحسين الوضع الاقتصادي الاجتماعي العام للبلاد، وذلك غير ممكن إلا عن طريق حسم التوجه الاقتصادي بتصفية قوى الفساد الحكومي وخفض الاعتماد على النفط، بالتالي الاعتماد بأكثر قدر ممكن على إمكانيات البلاد الداخلية بغية تأريض مفعول العقوبات الخارجية.

فنزويلا، أخذين بعين الاعتبار التدخلات الخارجية المضرة والضغطات الغربية، إلا أنه وفي العام، يمكن التأكيد على جملة من الأمور والقضايا: أولاً: إن مفهوم النزاهة والديمقراطية التي تطالب بها «الديمقراطيات» الغربية يعني حتماً وصول قوى إلى السلطة تاتمر بأوامر واشنطن، وتدعّن لتوجهاتها الاقتصادية،

إن قوانين الانتخابات الغربية هي قوانين تنتج برلماناً للزنس، ورئيساً للزنس، إذا يستحيل أن يتمكن رئيس من تمويل حملة انتخابية على طول البلاد وعرضها في بلدان بمساحة أمريكا وبريطانيا وفرنسا وكندا دون الحصول على منح لا تكون كرمى سواد العيون وزرقها، وإن تمكن أحدهم من تمويل نفسه كما يقال عن ترامب، فإن القوانين تمنع تسقيف المصاريف الشخصية على الحملات الانتخابية.

هكذا ديمقراطيات لا تناسب الفقراء الذين يدافع عنهم تيار تشافيز ومادورو، وهذه النقطة هي مرتبط الفرس في الخلاف حول الانتخابات مع العالم الغربي بالنسبة لمادورو. ثانياً: إن عدم مشاركة المعارضة في فنزويلا في الانتخابات الرئاسية لم يأت إلا نتيجة عدم قدرة الشرائح المعارضة على بلورة اتفاق سياسي خاص بها، بالتالي عدم الاتفاق على شخص يمثل تلك التيارات المعارضة مما دفعها لعدم تقديمها مرشحاً متفقاً عليه، لكنها تركت باب الترشيح مفتوحاً حيث قدم المرشح المدعو هنري

**تستعدي قوى الغرب عادةً كل جهاز دولة يدفع الأمور باتجاه استقلالية بلاده عن الشركات العابرة للقارات وهو نهج تشافيز ومن بعده مادورو**

عن التكتلات الاقتصادية العابرة للقارات، وهو النهج الذي بدأ تشافيز واستكماله مادورو، والقائم باختصار على استقلال القطاع النفطي الفنزولي عن الاحتكارات الدولية، مع المضي نحو خفض الاعتماد على النفط كلياً، وتنويع الاقتصاد.

ثانياً: الموقف الروسي الصيني القائم على احترام انتخابات تلك البلدان، وإن كانت تشوبها العيوب والنواقص، حيث أن أفضل طريقة يمكن اتباعها لدفع الشعوب نحو حل مشاكلها تكمن في تركها تتطور في سياقها الموضوعي، وتجربتها الذاتية، دون اللجوء إلى محاولات التحكم المباشر أو الدعم والمساعدة المشوهة، والتي عادةً تغيب الذخيرة الحية لتلك الشعوب التي يجب أن تكون المرجع الأول والأخير. ثالثاً: مواقف بعض الدول الأقل وزناً والطرفية ضمن المنظومة الرأسمالية، والتي عادةً ما تأخذ شكلاً وسطياً متغيراً، مع العلم أن هذا السلوك في العلاقات الدولية تراجع كثيراً في السنوات الأخيرة، نظراً لحالة الانقسام الحاد بين القوى الدولية، الأمر الذي لم يعد يقبل أنصاف الحلول والعبارات الدبلوماسية الهشة.

### في تقييم الانتخابات

من غير الممكن إجراء تقييم دقيق للانتخابات التي جرت في فنزويلا، والجزم بأنها تمت بشكل ديمقراطي تماماً أم لا، كما أن نتائجها تحتاج إلى بعض الوقت لتتبلور، كذلك لنتظهر درجة انعكاسها لتوجهات الشعب في

حصل مادورو على نسبة 68% من أصوات الناخبين، فيما حصل أقرب منافسيه هنري فالكون على 21% فقط، بنسبة إقبال لم تتجاوز الـ 50% والتي تعتبر منخفضة جداً، نظراً لمقاطعة المعارضة لهذه الانتخابات، حيث كانت نسبة الإقبال في الانتخابات السابقة قد بلغت 78% وهي التي حصل فيها مادورو على نسبة 50% فيما حصل منافسه الأقرب حين ذاك ومرشح المعارضة كابريليس على 49%.

■ جود محمد

### مواقف دولية

في ردود الأفعال، أعلنت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وإسبانيا وعدة دول في أمريكا اللاتينية على رأسها البرازيل والأرجنتين عدم شرعية الانتخابات الأخيرة، وقامت باستدعاء سفرائها للتشاور حيث صرحوا بأنها، أي: الانتخابات، لم تكن «شفافة» و«ديمقراطية»، وفيها الكثير من «النواقص» و«العيوب» مما أدى إلى استمرارية قيادة تيار مادورو بما يمثله للبلاد في ولاية ثانية، بينما بالمقابل أكدت روسيا أن الانتخابات هي الطريق السليم لحل المشاكل الداخلية في البلاد، وينبغي الاعتراف بنتائجها دون الإتيان على ذكر فيما إذا كانت الانتخابات تمت بشكل سليم أم لا.

بناءً على ما ذكر آنفاً، يمكن تقسيم المواقف الدولية من الانتخابات الفنزويلية في ثلاثة أصناف، هي: أولاً: مواقف القوى الغربية والسائرين في فلكها، والتي عادةً تستعدي كل جهاز دولة في أي بلد كان، يدفع الأمور باتجاه استقلالية هذه البلاد

## الصورة عالمياً

## هل انتهت الحرب التجارية بين أمريكا والصين؟



استمراراً للسلوك الأمريكي المتخبط، وبعد أن شنت واشنطن هجوماً تجارياً على الصين أخذ عنوان الحرب، تمكن البلدان من إصدار بيان مشترك يوم السبت 19 أيار الجاري، تم التأكيد فيه على رغبة كلا الطرفين في العمل على تجنب الحرب التجارية، الأمر الذي هدا من صخب تلك الحرب، التي تعالي الحديث عنها في الفترة الأخيرة.

## ■ إعداد: قاسيون

التوافق تضمن موافقة بكين على زيادة حجم البضائع الأمريكية المستوردة، والموافقة على مبدأ خفض العجز التجاري، ولكن دون أن تلتزم بأي رقم خلافاً لما أراده ترامب الذي طالب بخفض عجز بلاده التجاري مع الصين بنحو 200 مليار دولار.

ولم يتطلب الوصول إلى التوافق الكثير من الوقت، وإنما جولتين فقط من المفاوضات، بدأت بزيارة الوفد التجاري الممثل لإدارة ترامب إلى الصين من 3 إلى 4 أيار الجاري، ومن ثم زيارة الوفد التجاري الصيني إلى الولايات المتحدة بعد أسبوعين.

## ■ حجم تجارة كبير وضرر للطرفين

يشير يو شيانغ، وهو مدير مكتب البحوث الاقتصادية الأمريكية في المعهد الصيني لدراسات العلاقات الدولية المعاصرة، إلى أن التوافق شمل على الأقل النقاط التالية:

أولاً: إن حجم التجارة الثنائية الذي يفوق 600 مليار دولار، يعد رقماً ضخماً جداً لا يمكن أن يبلغه حجم المبادلات التجارية الصينية مع أية دولة أخرى. وقد أدى هذا الترابط القوي إلى جعل توجيه أي طرف قبضته نحو الآخر دون الإضرار بالنفس أمراً غير ممكناً.

ثانياً: لا يمكن للتهديدات التجارية أن تعالج مشاكل الاختلال في التوازن

التجاري بين الصين والولايات المتحدة. فقد تبنت الصين سياسة المعاملة بالمثل، إذ بعد أن فرضت أمريكا تعريفات بنسبة 25% و10% على منتجات الصلب واللمنيوم المستوردة من الصين، أعلنت الصين عن حزمة من التعريفات بـ 15% و25% على ما قيمته 3 مليارات دولار من عدة منتجات أمريكية مستوردة. وبعد جولات متعاقبة، تم توسيع مجالات الضرائب المتبادلة لتشمل مجالات الطيران وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والروبوتات، والكيماويات وصناعة الطائرات. مع ذلك، لم تتمكن هذه الإجراءات المتبادلة من تغيير واقع الاختلال في الميزان التجاري، بل على العكس، تسببت في تدهور سريع للعلاقات الصينية الأمريكية.

## ■ احتمالات التوتر لا تزال قائمة

يقول ترامب: أن هدفه من إعلان الحرب التجارية على الصين هو إعادة الشركات الصناعية إلى الوطن وزيادة التشغيل، لكن الدوافع الاقتصادية الحقيقية من ذلك تكمن في حماية الدولار من الهجوم الصيني عليه بعد اتخاذها إجراءات عدة على هذا الصعيد، وخاصة في سوق تسعير النفط العالمية، لذلك فإن جوهر الخلاف الصيني الأمريكي لا يزال قائماً، وقد يعود للظهور مجدداً بأشكال أخرى.

وفي السياق ذاته يضيف، يو شيانغ: رغم أن الصين والولايات المتحدة

استطاعتا عبر المفاوضات تغيير الوضع المتوتر الذي ساد العلاقات بين البلدين، لكن يبقى من المبكر القول بأن الجانبين قد توصلا إلى معالجة النزاعات التجارية الثنائية. إذ تعد القضايا الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة مشاكل هيكلية، لا يمكن حلها أثناء جولة أو جولتين من المشاورات. ومع زيادة حجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة، من المتوقع أن يتزايد حجم النزاعات بين البلدين، لذا فإن الاحتكاكات التجارية تعد شيئاً متوقفاً.

## ■ انقسام أمريكي

من جهة أخرى، هناك قوى سياسية في واشنطن تبدي معارضتها لموقف البيت الأبيض الأخير اتجاه الصين. فبعد التوصل إلى الاتفاق، دعا زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر، الرئيس ترامب إلى مواصلة فرض تعريفات مرتفعة على الصين، وعدم التخلي عن العقوبات المفروضة على شركة «ZTE» مقابل الصفقات الصينية. كما صرح السيناتور الجمهوري روبو قائل: «لماذا يُخدع المسؤولون الأمريكيون دائماً بالحيل الصينية؟ إذا لم نستيقظ ونفكر في هذا الأمر كشأن يخص الأمن القومي، فإن الصين ستفوز مرة أخرى».

وفي السياق ذاته، أشارت وسائل إعلام أمريكية إلى وجود اختلافات

في إدارة ترامب تجاه القضايا الاقتصادية والتجارية المتعلقة بالصين. وفي ظل وجود عوامل عدم الاستقرار هذه، واقترب موعد الانتخابات النصفية، ستصبح القضايا المتعلقة بالصين محورياً للحماس السياسي والإعلامي في أمريكا. ما يعني بأن الأصوات الأكثر صرامة مع الصين، قد تصعد مجدداً إلى واجهة الأوساط المالية والتجارية.

## ■ الأزمة الاقتصادية الأمريكية

إذا لم يحدث تغيير جوهري في هيكل التجارة والاقتصاد الأمريكيين، فإن التخفيضات الضريبية الهائلة وخطط التوسع المالي ستزيد من عجز التجارة الخارجية للولايات المتحدة، وقد يستمر العجز التجاري مع الصين كبيراً. ورغم أن التاريخ قد أظهر مراراً وتكراراً بأنه لا يوجد فائز في الحرب التجارية، إلا أنه نظراً لمصالح سياسية واقتصادية، قد يعود ترامب وإدارته مجدداً لقضية العجز التجاري مع الصين لاختلاق الاحتكاكات التجارية. ولا نستبعد أن يقوموا برفع مساهمات جديدة في مجال حقوق الملكية الفكرية والسياسات الصناعية، بعد أن ترفع الصين القيود المفروضة على استيراد المنتجات الزراعية وزيادة وارداتها الطاقية والزراعية من الولايات المتحدة. لذلك فإن الصين في حاجة للاستعداد إلى نضالات طويلة الأمد.

• توافد مئات من الفلسطينيين يوم الجمعة نحو خمس نقاط قرب الحدود الشرقية لقطاع غزة، للمشاركة في مسيرة العودة، التي أطلق عليها اسم «جمعة مستمرون رغم الحصار».

• اجتمعت في فيينا بطلب من طهران اللجنة المشتركة للدول التي لا تزال في اتفاق إيران النووي، بهدف بلورة استراتيجية لإقناع الاتفاق، في ظل غياب لافت للولايات المتحدة عن الاجتماع.

• عقد رئيس كوريا الجنوبية قمة يوم السبت، لمناقشة تنفيذ بيان «بانمونجوم»، في المقابل، وبعد الغائه القمة مع كيم جونج أون يوم 12 حزيران، لم يستبعد ترامب عقد هذا اللقاء في نفس الموعد.

• أعلنت مجموعة «روستك» الروسية للدفاع: أنها ستزود بكين هذا العام بعشر مقاتلات من طراز «سوخوي-35». وأضافت أن الصين ستشتري 24 مقاتلة، في صفقة تُقدر قيمتها بنحو 2,5 بليون دولار.

• أكد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أن بلاده سبذل ما بوسعها لمنع ظهور تهديدات جديدة في العالم، كما أعرب عن استعداد روسيا لمساعدة أوروبا في مجال الأمن.

• شهدت 80 مدينة فرنسية، السبت الماضي، وعلى رأسها العاصمة باريس، تظاهرات احتجاجية ضد سياسات الرئيس إيمانويل ماكرون، بمشاركة أكثر من 60 نقابة وحرزياً وجمعية.

# الزراعات الصناعية والأحادية...



تم مؤخراً نشر مقالة في مجلة «وايرد» تقدّم نقداً مقنعاً لأبرز التقنيات التي تمّ طرحها على الطاولة كحلّ لأزمة المناخ. تكشف مقالة أبي رابينوفيتش وأماندا سيمسون «السرّ القذر للخطّة العالمية لتجنب كارثة المناخ» بأنّ التكنولوجيا الرئيسية الواقعة في جوهر نماذج «الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ» لإبقاء الاحتباس الحراري عند 2 درجة، والمعروفة باسم «الطاقة الحيوية مع التقاط الكربون وتخزينه BECCS»، من شأنها أن تحرق المحاصيل المزروعة من أجل الكهرباء، ونمّ تلتقط وتخزن ثاني أكسيد الكربون الناجم، تحت الأرض.

■ مايكل فريدمان  
تعريب: عروة درويش

الـ «BECCS» هو نموذج كمبيوتر غير مختبر بشكل كبير، لكن نماذج «الفريق الحكومي» تعتمد عليه لتقنية قرابة 360 غيغا طن من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي (أي حوالي ثلثي ثاني أكسيد الكربون الذي انبعت بسبب البشر ما بين حقبة ما قبل التصنيع وعام 2011)، وبتكلفة قدرها عالم المناخ جيمس هانسن ما بين 140 إلى 570 ترليون دولار، في هذا القرن.

**المغارس الضخمة: هل هي وسيلة عزل كربون قابلة للحياة؟**

وفقاً لحسابات عالم المناخ كيفين أندرسون، فإنّ تطبيق الـ «BECCS» سيطلب أرضاً بضعف حجم الهند، وموارد ماء تساوي كامل المياه المستخدمة في الزراعة عبر الكوكب، وذلك فقط من بين عقبات أخرى تواجه تطبيقه.

وفي مقالة أخرى نُشرت في «فرونتر أوف مارين ساينس» في 17 نيسان بعنوان: «هل يمكن لزراعة أعشاب البحر أن تلعب دوراً في تخفيف حدة التغير المناخي والتكيف؟» قدم كارلوس دوارته، بديلاً عن الـ «BECCS» بالاعتماد على امتصاص الكربون الكبير والقدرة التخزينية لأعشاب البحر. اقترح توسيعاً هائلاً لمزارع الطحالب البحرية من أجل تزويدنا بالوقود لأجل الطاقة أو بالمنتجات الغذائية، ضمن استراتيجية «الكربون الأزرق». إنّ الجانب الاقتصادي لهذه الخطط المختلفة، والتي يجب أن تثبت فاعليتها، تتطلب تمويلاً وتنفيذاً على مستويات هائلة الضخامة.

تشير المقالة إلى زراعة الطحالب أيضاً، وإلى عدّة مشاكل إيكولوجية: «إنّ التوسع في زراعة الطحالب كأحياء مائية يجب أن يأخذ بالاعتبار التأثيرات المحتملة، مثل: إدخاله لأنواع غازية». استنتج الكاتب: أنّ تجربة الأحياء المائية الحالية تشير لكون هذه المشكلة «ليست بالخطيرة». وقد تمّ اختبار هذا التأكيد من قبل عدّة باحثين، فقد كتب بوكمان وآخرون في 2014: «ينمو القلق جراء التأثيرات البيئية الجانبية التي قد تحدث كنتيجة للزراعة على نطاقات واسعة تجعلها تحتل المناطق البحرية بشكل مركز. فمن خلال تغيير موطن الطحالب ونشرها بطريقة غير طوعية إلى المناطق المجاورة، يمكن لزراعة الأعشاب البحرية أن تؤثر في العديد من مكونات المجتمعات الطبيعية، مثل: الكائنات الحية المتوسطة، والأسماك والشعب المرجانية. يمكن لتثبيت مساكب كبيرة من أعشاب البحر أن يسهم بشكل معقد في تعديل تفاعل الأنواع المحلية، والتي لم يتمّ تكوين فهم جيد لها بعد».

وضرب الكاتب ذاته مثلاً عن هذه المخاوف: «كمثال: زرع «اليوكيوما دينتيكولاتوم» و «الكابافيكوس ألفاريزي» في البحيرات المالحة الضحلة في منتصف التسعينيات، وغطت الزراعة منطقة كلية بمساحة تقارب الألف هكتار. يمكن لهذا التطور أن ترك دون إدارة، وفي أسوأ الحالات، أن يسهم في تغيير إيكولوجي على نطاق واسع، مثل: خسارة الأعشاب البحرية الطويلة، أو انتشار الطحالب المستزرعة إلى الشعب المرجانية المجاورة، وذلك مع عدّة آثار لإنتاج بضائع وخدمات إيكولوجية».

يتم تقليص دورة العناصر وبنى التربة على مر الوقت في أنظمة الزراعة الصناعية من خلال الاعتماد على قدر يتزايد بلا نهاية من الأسمدة الخارجية

في هاواي، وفقاً للمقال الذي كتبه نايلور وآخرون في مجلة العلوم في 2001. فقد أعلنوا: «لم يكن هنالك أية قيود لمنع فرار أنواع أعشاب بحرية تمّ تقديمها في 1973 في هاواي، فقد انتشرت منذ ذلك الحين بسرعة على طول الشعب المرجانية في الولاية». وحتى إن تمّ منع مثل هذا الفرار، فقد ألمح بحث بوكمان إلى مشاكل أكثر انتشاراً وعمومية. هذا مرتبط في الواقع بأية غراس أحادية صناعية النمط على نطاق واسع. إنّ مثل هذه النشاطات قد تضعف بشكل حتمي أو تدمر الوظائف والخدمات الإيكولوجية. ولنضع في اعتبارنا بأنّ أنواع الزراعة، أو تربية الأحياء المائية المتوخاة للحد من ثاني أكسيد الكربون يجب أن تطبق على نطاق واسع.

**«الوظائف الإيكولوجية والتنوع الحيوي BEFS» وعزل الكربون**

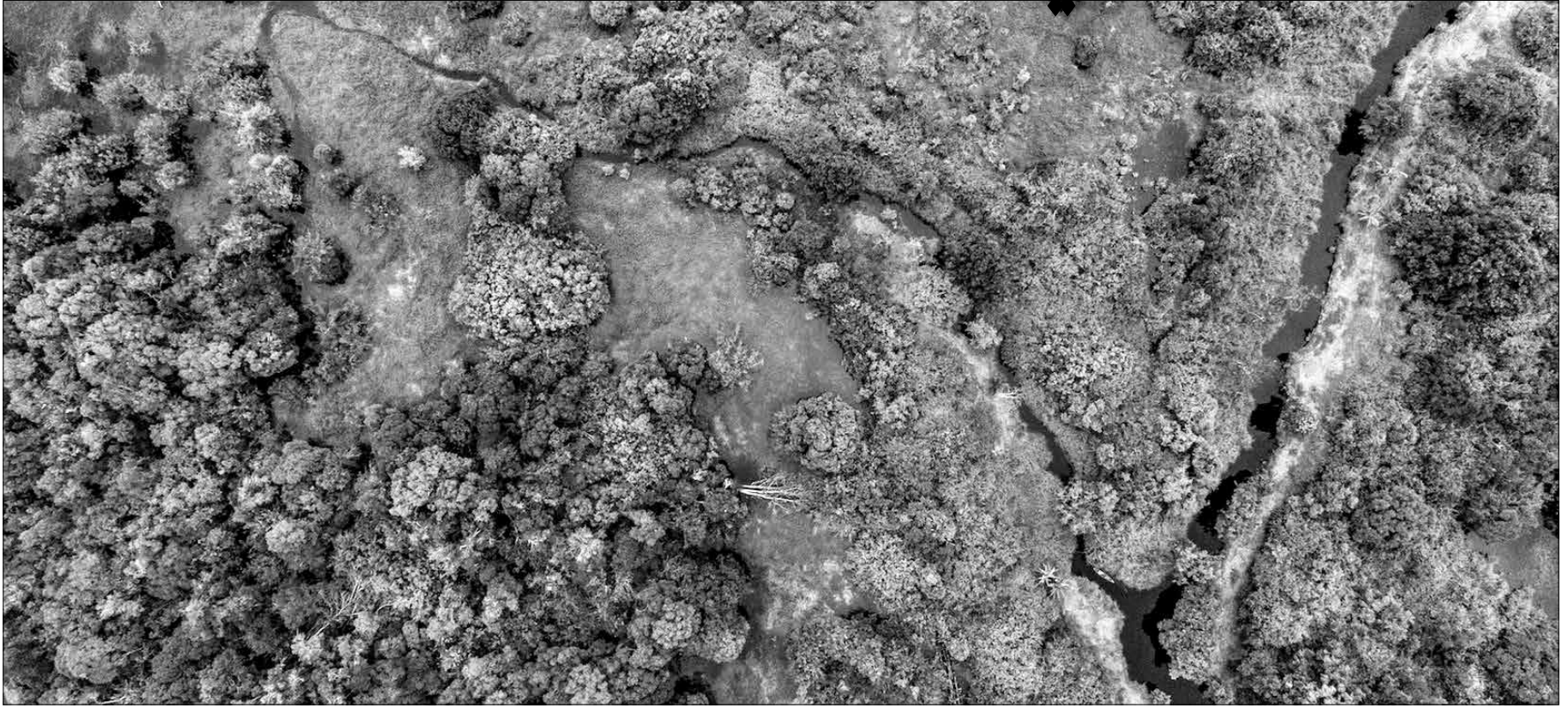
يشير مصطلح «الوظيفة الإيكولوجية» إلى تلك العمليات المرتبطة بصيانة وتنمية النظام البيئي، مثل: دورة الكربون وغيره من العناصر، والإنتاجية الصافية والكلية، والمرونة ومقاومة الأنواع الغازية والطفيليات ومسببات الأمراض. ويشير مصطلح «الخدمات الإيكولوجية» إلى تلك الوظائف التي تستجيب للاحتياجات أو الاستخدامات البشرية. يميل الذين يناهضون الرأسمالية إلى النظر بارتياح إلى هذا المفهوم الذي يسعى العديد من العلماء البيئيين من خلاله إلى قياس هذه الوظائف بشكل نقدي «monetize». ومع ذلك فهي تشمل أشياء، مثل: إمدادات المياه، ودورة النتروجين، وتثبيت الكربون، وتكوين التربة والقيم الجمالية، وهي أشياء هامة في أية حالة.

فمنذ عقدين تمّ بحث وتوثيق الحقل الإيكولوجي: «الوظائف الإيكولوجية والتنوع الحيوي BEFS»، والوصول إلى توافق بشأن العلاقة الإيجابية بين التنوع البيولوجي «بدءاً من المناظر الطبيعية إلى الأنواع إلى الوظائف إلى التنوع الجيني» وبين وظائف الخدمات والوظائف الإيكولوجية. مثال: لاحظت دراسة في عام

2014 لأولي وآخرين، من بين العديد من الدراسات الأخرى، زيادة الكتلة الحيوية للعوالق النباتية البحرية في بحر البلطيق، وذلك على «نطاق النظام البيئي» تبعاً «لتغير التنوع البيولوجي الإيجابي طويل الأمد، وهو ما يتناقض مع الميل لخسارة التنوع البيولوجي العالمي». وفي دراسة عن التنوع البيولوجي للتربة كتبها واغ وآخرون عام 2013، تمّت ملاحظة أنّ «التنوع الهائل والمخفي يساهم في كامل الكتلة الحيوية على الكرة الأرضية، وهو مرتبط بشكل وثيق بالتنوع البيولوجي على السطح». وقد اعتمد فان دير ساند في مقال عام 2017 على المنطق التجريبي المتحكم به، ونموذج النظام البيئي في الغابات الاستوائية، ليشير إلى أنّ: «يؤثر التنوع البيولوجي بشكل كبير وإيجابي على تخزين الكربون و/أو عزله في غالية الدراسات التجريبية (75%)» والدراسات المتحكم بها (90%)، وذو تأثير إيجابي بعيد المدى على الكربون في معظم النماذج الحديثة». وعليه وبشكل عام، يظهر التنوع البيولوجي للأنظمة البيئية نسب عزل كربون أعلى بشكل كبير في التربة والكتلة الحيوية، منها من نسب العزل المعتدلة على نوع أو نوعين من النباتات، مثلما جرت العادة في الزراعة الصناعية على نطاق واسع. تركز الأليات متنوعة على هذه العلاقة، ويشمل ذلك وفرة وتكميلية الوظائف والكائنات الحية في نظام بيئي متنوع بيولوجياً، وبدورها، تحدد هذه الوظائف فيما إن كان النظام البيئي مصدراً، أم غوراً لثاني أكسيد الكربون، وغيره من غازات الدفيئة.

تمثل الزراعات الأحادية الرأسمالية واسعة النطاق، سواء في زراعة المحاصيل أو الحراج أو الزراعة المائية أو تربية الحيوانات أو المروج في الضواحي أو ملاعب الغولف، خطراً وجودياً على التنوع الحيوي. فعلى مستوى المجتمعات المحلية، تزيح النباتات المحلية الموجودة، وتؤثر على كل تربة هذه المجتمعات، وما فوقها، إنها تستبدل هذه المجتمعات بأنظمة مستهلكة غير فاعلة إيكولوجياً. وتمتد أخطارها إلى بقية الأنظمة البيئية عبر الإجراءات المرتبطة بها، مثل: التسميد أو نشر المبيدات الحشرية أو التحكم

# والاستمرار في تآزيم المناخ



الأحفوري من حيث كونه مصدراً صافياً لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي. يقدر بأن تغيير استعمالات الأرض قد أطلق 1.4 غيغاطن من الكربون سنوياً إلى الغلاف الجوي ما بين 1960 و2016. لاحظت الدراسات والتحليلات الفائقة الدقة عن استعمالات الأراضي الاستوائية بأن خسارات الكربون الأعلى قد لوحظت في حالات تغيير الغابات إلى الأراضي الزراعية. لاحظ عالم الزراعة فريد ماغدوف: «إن أسوأ حالة أعرفها «حيث فيها أسرع انبعاث لثاني أكسيد الكربون» قد حدثت عندما تم تحفيز حرق التربة العضوية في إندونيسيا وتحويلها لزراعة أشجار النخيل. سيتطلب منا الأمر أكثر من 400 عام «لإعادة» الكربون في الغلاف الجوي إلى وقود حيوي».

ناقش جانز في 2014 أسباب الإطلاق الكثيف للكربون كنتيجة لتغيير الأرض، لاستخدامات زراعية في غربي كندا: «لهذا التغيير تأثيران على الأقل على الكربون المخزن: أولاً: يحفز معدلات التعفن لأن الاضطراب المادي يعرض المواد العضوية التي كانت محمية سابقاً لنشاط بيولوجي، وأيضاً يزيد المياه في التربة عبر إخماد نمو النباتات. ثانياً: وهو التأثير الأهم والذي نغفل عنه في بعض الأحيان، تبعد الزراعة قسماً كبيراً من الكربون المستحصل عليه عبر التخليق الضوئي. فهذا بعد كل شيء هو الهدف من الزراعة، أن تلتقط الكربون في بعض صيغته القابلة للتسويق وتحويلها إلى ربح».

الدراسة فيه: «وجد الباحثون بأن مناطق الغابات في أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا والتي لعبت حتى وقت حديث دوراً رئيساً في امتصاص غازات الدفيئة تطلق الآن ما مقداره 425 تيراجرام (كل تيراجرام = مليار كلغ) من الكربون بشكل سنوي، وهو أكثر مما تصدره جميع السيارات في الولايات المتحدة».

لطالما كانت الزراعة مصدراً رئيساً لكربون الغلاف الجوي، رغم أن الوقود الأحفوري قد تخطاها خلال القرن ونصف القرن الماضي. هنالك تقديرات بأن الزراعة حول العالم مسؤولة عن 20% من غازات الدفيئة، بالإضافة إلى 14% تساهم بها عبر إزالة الأحراج وغيرها من التغييرات في استعمالات الأرض.

تتم معالجة المواد العضوية في التربة عبر أنظمة بيئية غير مرئية، وعبر كائنات التربة الحية وخاصة المجهرية منها. تتوسط التربة والميكروبات الطبيعية دورات الكربون والنيتروجين. وعليه فإن التغييرات الأنثروبوجينية «المتعلقة بالبشر» أو مقاطعة التنوع الميكروبي يمكنها أيضاً أن تقاطع تخزين الكربون أو النيتروجين، ليطلق كمية كبيرة من غازات الدفيئة. تحدث مثل هذه المقاطعات خلال تغيير الأرض وعملية الحرث اللتين تعتمدان كليهما على الآلات وعلى المدخلات الكيميائية التي تقاطع الأحياء المجهرية في التربة.

من الموثق بشكل جيد، أن تغيير الأرض يقع في المرتبة الثانية بعد اشتعال الوقود

الإنتاجية الرئيسية الصافية «NPP»، والكتلة الحيوية الكلية «مع كامل تخصصاتها» مع تنفس التربة، ووظيفة كربون التربة العضوي «SOC أو SOM». وتعتمد هذه الوظائف بكل تأكيد أيضاً على المناخ والجيولوجيا، ونوع التربة، وعلى نمط المحاصيل وعملية جنيها إذا ما تعلق الأمر بالزراعة. ومن بين الأنظمة البيئية الأرضية، تمثل الغابات الإستوائية أكبر مستوعب مفرد لتخزين الكربون، وهي تشكل إن جمعت مع الأعشاب الإستوائية أكبر كتلة إنتاج رئيس كلي صاف. لكنها لا تعزز أعلى متوسط إنتاجية رئيسة صافية، ولا لتخزين الكربون: إن المناطق ذات الرطوبة العالية، وتحديدًا أنظمة الأشجار الإستوائية البيئية هي من تفعل «يطلق عليها اسم mangals». في الواقع إن «mangals» هي من بين «أكثر الغابات المطرية المليئة بالكربون في المناطق الإستوائية. وتعتبر غوراً كربونياً شديداً الأهمية».

إنها وغيرها من المناطق شديدة الرطوبة، ومعها الأراضي العشبية، تخزن معظم الكربون على شكل كربون تربة عضوي. بينما تخزن الغابات المطرية الإستوائية، وإلى درجة أقل الغابات المعتدلة والقطرية، معظم كربونها على شكل كتلة حيوية ما فوق أرضية. إن شكل التخزين له آثار مهمة بالنسبة لانبعاثات غاز الدفيئة أثناء تحويل الأرض وحرثاتها. فعندما تتم إزالة الغابات الإستوائية كمثال، يتم إطلاق كتلة الكربون بسرعة إلى الغلاف الجوي وتستنفد التربة الباقية من عناصرها العضوية. وتندرج الأراضي المحروثة عموماً ضمن نطاق أكثر انخفاضاً من عزل الكربون وتخزينه. يخسر النظام البيئي ويتقلص التنوع الحيوي بالاشتراك مع اضطراب كربون التربة العضوي، ليقفل من قابلية التقاط الغلاف

الحيوي للكرة الأرضية للكربون ويزيد من انبعاثات غاز الدفيئة. تم منح مثال مثير مؤخراً من قبل دراسة استمرت اثني عشر عاماً وهي تجمع البيانات عبر ساتلايت «MODIS»، حيث ورد فيها بأن: «الغابات الإستوائية حول العالم مشوهة لدرجة أنها أصبحت مصدراً لانبعاثات الكربون عوضاً عن كونها غوراً لها». ويشرح المقال الذي نشرت

بالضواري. إن مزارعي المحاصيل الأحادية عرضة بشكل طبع للحشرات والجراثيم. أما في الأنظمة البيئية المعقدة فإن التنوع النوعي والجيني والعادات المحلية تحد من انتشار الحشرات والجراثيم، وهو الأساس لتمتع الأنظمة البيئية «بالمرونة» و «المقاومة». وثق واعتمد علماء الزراعة البيئية هذه الرابطة لعقود. تضعف مقاومة الحشرات والجراثيم في الأنظمة المتجانسة الفقيرة، وهي المقاومة التي يتم استبدالها بالمبيدات الحشرية أو المضادات الجرثومية، والتي يتم إنتاجها وتطبيقها باستخدام قسم كبير من الوقود الأحفوري.

يتم كذلك تقليص دورة العناصر وبنى التربة على مر الوقت في أنظمة الزراعة الصناعية. فمن أجل الحفاظ على محصول وافر، يجب على المزارعين أن يعتمدوا على قدر يتزايد بلا نهاية من الأسمدة الخارجية، سواء مركبة أو عادية، يتم شحنها من أجل استبدال المغذيات التي فقدت لصالح الأسواق البعيدة. إضافة إلى أن هذه الأسمدة تشوه التربة. كما يتم استهلاك المياه بكميات تتزايد بلا نهاية تبعاً لفقدان التربة قدرتها على حفظ المياه، والطلب الكثيف على المحاصيل التي تتابع بأمان عالية والتي تحصد بهدف الربح فقط، دون إيلاء التربة أو المناخ أي اعتبار، والتي يتم تهجينها بشكل انتقائي من أجل تعظيم وارداتها بدلاً من جعلها متلائمة مع الظروف المحلية. هنالك مدخلات ميكانيكية وكيميائية أخرى مطلوبة لحماية وحصاد المحاصيل، أو الاعتناء بهذه المروج الخضراء الممتدة. ولتمثل هذه المدخلات بصمة زيادة الكربون مع بقاء إنتاج الأسمدة عنصراً أساسياً لغازات الدفيئة.

## عزل الكربون والأنظمة البيئية

يفرق الكثير من الكربون في المحيط إلى حد ما. يتم عزل الكربون المحيطي وتخزينه عبر نظام مصد البكاربونات في عمود المياه، أو كترسبات كربونية، بدلاً من كونه كتلة حيوية ميتة أو حية. في الأنظمة البيئية الأرضية، يعتمد النظام البيئي الأرضي في كونه مصدراً أم غوراً على ثلاث وظائف أنظمة بيئية رئيسية:

إنّ تغيير الأرض يقع في المرتبة الثانية بعد اشتعال الوقود الأحفوري من حيث كونه مصدراً صافياً لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي

يبدو بأن الزراعة العالمية بين كونها مصدراً خفيفاً للكربون وكونها غوراً خفيفاً له «بضع تيراجرامات سنوياً» على مدى عقود. لكن وبشكل لا يثير الدهشة، هنالك دلائل غير مباشرة على أن الزراعة الأحادية المكثفة للمحاصيل التي تدر ربحاً قد كان مصدراً صافياً للكربون، وهو في جميع الحالات أكثر كثافة من بقية أنواع الزراعة والحراثة. مثال: تتم زراعة الأرض في الولايات المتحدة بشكل رأسمالي مكثف وينمو كنباتات أحادية. ففي عام 2004 استهلكت زراعة الأرض بشكل رأسمالي طاقة أكثر من أية زراعة أخرى في المنطقة. إن حرث الأرض وزراعته يطلق قرابة 1008 كلغ من الكربون في الغلاف الجوي عن كل هكتار. وقد حل القطن، وهو محصول مكثف رأسمالي آخر، ثانياً من حيث استخدامه للطاقة، وأطلق ثاني أكبر كمية من الكربون عند 882 كلغ عن كل هكتار. ويتبعهم ثالث أكبر محصول رأسمالي وهو الذرة.

# كنز الأموال بين القرآن والانجيل



«يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأخبار ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله... والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم» التوبة الآية 34

## ■ عبدالرزاق دحنون

الآية من أخطر ما نزل من القرآن في مسألة العلاقة بين المال والبشر، وفنّد حكاية «الواو» الواردة في الآية المجاهد الباحث الجليل هادي العلوي البغدادي - طيب الله ثراه - حيث قال: ورد في الدر المنثور للسيوطي عن مؤلف قديم: هو: ابن الضريس أنهم لما جلسوا لجمع القرآن أرادوا أن يلقوا الواو في الآية: والذين يكتزون نهض أبي بن كعب وقال: لأضعن سيفي على عاتقي أو لتبثنتها. فأبتهوا، وأبي بن كعب صحابي من حملة القرآن. والواو هنا استئنافية قطعت الجملة اللاحقة عن السابقة. ولو أنها حذفت لاتصل شطر الآية وصار الاسم الموصول الذين متعلقاً بالأخبار والرهبان على سبيل البدل أو عطف البيان ويكون حكم الآية بذلك منصرفاً إلى اليهود ممثلين في الأخبار والنصارى ممثلين في الرهبان. ومع الواو تكون العبارة مستقلة عما قبلها ويكون حكم الآية شاملاً.

تمسك الغفاري بهذه الآية دفاعاً عن المستضعفين في الأرض، وراح يرددتها حتى ضاق به معاوية بن أبي سفيان والي الشام في دمشق، فقال: يا أبا ذر إن الآية نزلت في أهل الكتاب فقال أبو ذر: بل نزلت فينا وفيهم. وفي الحديث عن أم سلمة أن رسول الله قال: الذي يشرب من أنية الذهب والفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم. ولخطورة معنى الحديث تناوله أهل

الفقه بالدراسة والتحصيل. وقد قرأت رأياً للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية المتوفى سنة 751 هجرية في كتابه الطب النبوي أعرضه هنا لفائدته.

قيل إن علة التحريم تضيق النقود، فإن الذهب والفضة إذا اتخذوا أواني فانت الحكمة التي وضعت لأجلهما. وقيل العلة الفخر والخيلاء. وقيل العلة كسر قلوب الفقراء والمساكين إذا رأوها وعابنوها. وهذه العلل فيها ما فيها. فإن التعليل بتضييق النقود يمنع من التحلي بها، وجعلها سبائك ونحوها مما ليس بانية. والفخر والخيلاء حرام بأي شيء كان. وكسر قلوب الفقراء والمساكين لا ضابط له. فإن قلوبهم تنكسر برؤية الدور والقصور الواسعة بحداثتها العجيبة الباذخة، والمراكب الفارهة والملابس الفاخرة والأطعمة اللذيذة وغير ذلك من المباحات في الدين الإسلامي. ويقال: إن كارل ماركس كان يردد جملة وليم شكسبير المشهورة في روايته تيمون الأثيني «أيها الذهب، أيها الثمين البراق، إنك تجعل الأبيض أسود، والقبج جميلاً، والشر خيراً، والجبان باسلاً، هذه العبودية الغانية هي التي تعقد الروابط المقدسة وهي التي تطلها، إنها تبارك الملعون وتشرف السارق وتضمن له السلطة والنقود. إنها تحضر العشاق للأرملة العجوز، يا للمعدن الملعون» نجد هنا بعداً فلسفياً شقيقاً واضحاً في فلسفة الرجلين.

وكل هذه علل منتقصة إذ توجد العلة

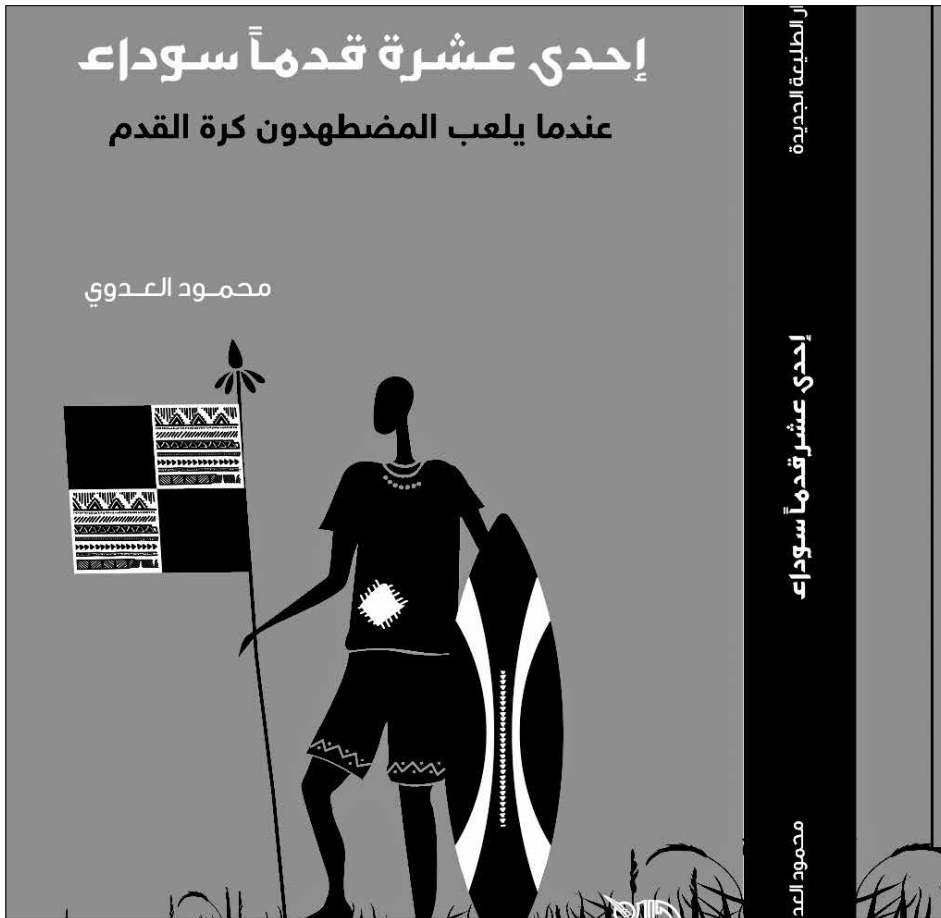
وحيث ينقب السارقون، لأنه حيث يكون كنزك يكون قلبك أيضاً. لأن القلب لا يجمع محبوبين، الله والمال. وجاء في الأثر: لما ضربت الدراهم والدنانير صرخ إبليس صرخة وجمع أصحابه، وقال: قد وجدت ما استغنيت به عنكم في تضليل الناس، فالأب يقتل ابنه، والأب يقتل أباه بسببه. والمفاجأة المحزنة أن تكون الفضة سبباً في تسليم يسوع المسيح إلى أعدائه كي يصلبوه. جاء في الإصحاح السادس والعشرين من أنجيل متى: ذهب يهوذا الإسخريوطي إلى رؤساء الكهنة وقال: كم تعطوني لأسلمه إليكم؟ فوزنوا له ثلاثين قطعة من فضة. وهذه في رأي علة جديدة وقوية لتحريم الكنز. والكنز في الأصل هو المال المدفون. وفي الاستعمال هو المال الكثير الذي يدخره صاحبه لنفسه. بصرف النظر عن وسيلة الادخار. وقد تعددت أشكال الكنز عبر العصور، كان يكون الكنز في جرار فخارية محكمة الإغلاق مطمورة في جدار أو جب. أو تحت بلاط الغرف. وفي العصر الحديث يتم الكنز في بنك أو مصرف بالنقد الوطني أو الأجنبي أو السندات. والبعض مازال يفضل كنز الذهب أو الفضة. وقد جاء في أحد الأمثال السومرية المدونة على لوح طيني صغير من الألف الثالث قبل الميلاد: من ملك الفضة الكثيرة يمكن أن يكون سعيداً، ومن ملك شعيراً كثيراً يمكن أن يكون سعيداً، ولكن من لا يملك شيئاً يمكنه أن ينام. ويحكى أن جحا دفن كنزاً في الصحراء، فلما أراد علامة تدل على مكان الكنز لم يجد غير سحابة صيف جعلها دليلاً على موضع كنزه!

ويتخلف معلولها. والصواب أن العلة في التحريم «والله أعلم» ما يكتسبه القلب من غلظة وجفاء وقسوة في الهيئته المنافية لعبودية الله منافاة ظاهرة. لهذا علل النبي بأنها للكفار في الدنيا. فلا يصح استعمالها لعباد الله. وإنما يستعملها من خرج عن حب الله. وهذا التعليل يطابق ما جاء به يسوع المسيح فقد نظر إلى جمع وكنز الأموال بوصفه من أبواب الشرك، إذ هو يتعارض مع الإقرار بوجود الله كرب واحد يجب عبادته دون غيره. ومن هنا اعتبر الغنى إثماً من الكبائر التي تمنع مرتكبيه من الدخول إلى ملكوت الله. وفي ظني على الأحزاب الشيوعية أن تعود إلى هذا الأساس وتتشدد في هذا المعيار. جاء في الإصحاح التاسع عشر، الآية الرابعة والعشرين من أنجيل متى: أقول لكم إن دخول جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غني إلى ملكوت الله. وقد تشدد يسوع في هذا المعيار، فرفض دخول الأغنياء في جماعته. وفي إنجيل متى، أن شاباً أراد أن يكون من أتباعه فقال له: إن أردت أن تكون كاملاً فاذهب وبع أملكك وأعط الفقراء فيكون كنزك في السماء وتعال انتبهي.

وفي حادثة شهيرة روتها الأناجيل تقول: دخل يسوع إلى بيت الله وأخرج جميع الذين كانوا يبيعون ويشتررون، وقلب موائد الصيارفة، وقال لهم: مكتوب بيتي يدعى بيت الصلاة وأنتم جعلتموه مغارة لصوص. وقد شملت تعاليمه تحريم كنز الأموال. جاء في أنجيل متى: لا تكنزوا لكم كنوزاً على الأرض حيث يفسدها السوس والصدأ

كسر قلوب  
الفقراء  
والمساكين  
لا ضابط له  
فإن قلوبهم  
تنكسر برؤية  
الدور والقصور  
الواسعة  
بحداثتها  
العجيبة الباذخة

# عندما يلعب المضطهدون كرة القدم



اللعبة، من صناعة البهجة بنفسها. أسسوا أندية من عمال المناجم، ومن مريدي المقاهي، ومن القبائل، ومن طلبة المدارس، ومن رهبان الإرساليات، ومن عمال الترام، ومن سائقي السيارات. من الفلاحين، وصيادي السمك، عمال مصانع الإسمنت، المنبوذين، المرضى. لم يتركوا أية فئة كان يأكلها اليأس من عدم لعب كرة القدم إلا وقاموا بمنحهم كرة يلعبون بها، وكأساً يتنافسون عليه. لقد منحوا أنفسهم القدرة على صناعة جماليات اللعب. الأفارقة هؤلاء المتألقون في فهم الطبيعة، وتعلم الدروس منها. تعلموا من قطعان الحيوانات في الغابة أنهم لا يجب أن يسيروا منفردين كي لا يتم اصطيادهم. كانوا في لعبهم، فوزهم، خسارتهم، جماعات. لا يسيرون فرادى أبداً. لذلك أحبوا تلك اللعبة التي لا يمكن أن يلعبها أحد منفرداً، إنها لعبة لا يمكن أن تلعب من دون إحدى عشرة قدماً سوداء. يصدر قريباً عن دار الطليعة الجديدة كتاب «إحدى عشرة قدماً سوداء، عندما يلعب المضطهدون كرة القدم» لمحمود العدوي.

نحن في إفريقيا طوال الوقت نتحدث عن كرة القدم، لأننا لا نستطيع أن نتحدث في السياسة. نحن نختار الفرق التي نشجعها إلى أن نموت، لأننا لا نستطيع أن نختار رؤساءنا. نحن ننتقد بكل قسوة، وأحياناً بكل وقاحة حكام المباريات، لأنهم لا يملكون القدرة على أن يسجنونا. ولهذا نحن نعشق كرة القدم، لأنها تجعلنا نعيش.

## ■ قاسيون

خلال ستين عاماً في إفريقيا، لم تبعد الكرة عن السياسة، ولم تتوقف السياسة عن الاضطهاد، وإذا لم يكن بيد المستعمر، فييد السلطة الحاكمة. فلقد خلف الاستعمار وراءه العديد من الجنرالات والشيوخ والمتأنقين لكي يحكموا باسمه، فتحوّل كرة القدم من حلم إلى سلعة، ومن بهجة إلى تعصب. لكن ذلك كله لم يمنع الشعوب الإفريقية، عاشقة تلك

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا

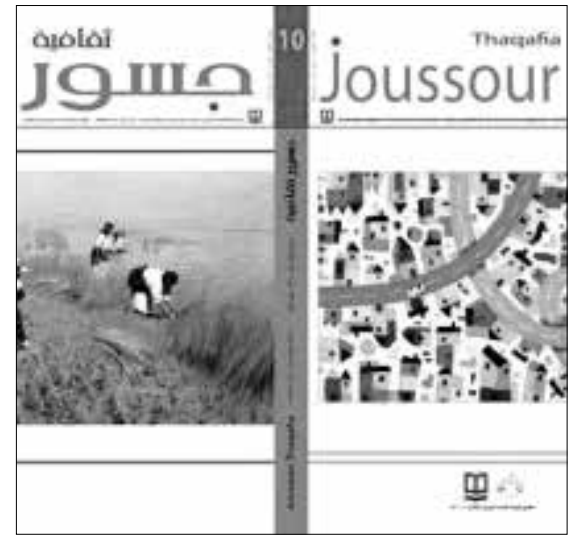


قرأ السوريون في كتب التاريخ عن المعارك الوطنية يوم 29 أيار 1945 ضد الاستعمار الفرنسي. قصف الفرنسيون مدينة دمشق وباقي المدن السورية، واعتدوا على المجلس النيابي الذي دافعت عنه حاميته الصغيرة حتى استشهدوا جميعاً باستثناء واحد. في الصورة مظاهرات بيروت المتضامنة مع دمشق بعد مجازر 29 أيار 1945 في سورية.



### ليلة المتاحف في معهد غيتيس

في شكل فريد للامتحانات، قدم طلاب السنة الثالثة في المعهد الروسي للفنون المسرحية في موسكو «غيتيس» عرض امتحان مادة الإلقاء والصوت لنصوص مختارة من رواية الحرب والسلام للكاتب الروسي تولستوي، في متحف الكاتب الكبير تولستوي بعد اتفاق المعهد مع إدارة المتحف أن يقدم العرض بليلة المتاحف يوم 22 أيار 2018. وبالتوازي مع العرض، صنع النحات ميسان سلمان منحوتة تحولت إلى مشهد ختامي في العرض بناء على فكرة ندى العبد الله في المعهد الروسي للفنون المسرحية.



### مجلة جسور ثقافية

خصصت مجلة «جسور ثقافية» الفصلية، والصادرة عن الهيئة العامة السورية للكتاب عددها الجديد للفيلسوف الأمريكي نعوم تشومسكي، إضافة لمقالات حول العلاقة بين الترجمة والثقافة، ونصوص أدبية عالمية مترجمة. اختارت مجلة «جسور ثقافية» تشومسكي ليكون شخصية للعدد لمواقفه الرافضة للهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان العالم وتأييده لحقوق الشعب الفلسطيني. تضمن العدد مواد حول صعوبات الترجمة الأدبية والسمات الخاصة لترجمة النص الصحفي، ومشكلة العنوان الصحفي للباحثة الرومانية كارمن إكاترينا أستيري، وتحليلاً موجزاً للثقافة والترجمة للباحثة الصينية هيو هيو.

## لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

|            |                  |        |            |                |           |            |                  |             |            |             |          |
|------------|------------------|--------|------------|----------------|-----------|------------|------------------|-------------|------------|-------------|----------|
| 0999212404 | حمدا لله ابراهيم | الحسكة | 0999725141 | صلاح معنا      | طرطوس     | 0944484795 | محمد عادل اللحام | دمشق وريفها | الهاتف     | الاسم       | المحافظة |
| 0933796639 | جمال عبدو        | حلب    | 0933763888 | أنور أبو حامضة | حملة      | 0933145891 | محمد زهري زهرة   | حمص         | 0968844820 | خالد الشرع  | درعا     |
| 0945817112 | محمد فياض        | الرقّة | 0932801133 | زهير المشعان   | دير الزور | 0988386581 | صلاح طراف        | اللاذقية    | 0952769397 | هاني خيزران | السويداء |

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/05/27» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

# تَعَلَّم القيادة من كتب الاستعمار «الناعم»



في العقود الماضية والهجوم الثقافي «الناعم» الذي خاضه الفكر الليبرالي لضرب فكرة الأحزاب التغييرية، وتفكيك وتفنتيت القضايا الاجتماعية التي تتوحد في إطار بنية النظام الرأسمالي، تم تفريخ عشرات الآلاف من الجمعيات «غير الحكومية» والمدمومة بغالبيتها من المركز الرأسمالي بشكل مباشر، أو عبر صناديق تمويلية مخترة. جمعيات حماية البيئة وتعزيز الصحة ودعم التعليم و«مكافحة الفقر» ودعم الفنون وغيرها، حيث قضية «التدريب على القيادة» هي أحدها، أو تحت اسم «الشباب القيادي» أو «الشخصية القيادية» مثلاً.

## ■ محمد المعوش

الهدف المعلن من هذه القضية، هو حسب زعم هكذا جمعيات: إنتاج جيل من الشباب القادر على العمل الاجتماعي، وقيادة العمل في مختلف الميادين. حيث «القيادة» هي التركيز على الصفات الشخصية وأساليب الممارسة التي يجب على الفرد «القائد» أن يتبعها من أجل أن يصير «قائداً» في مجال ما.

## ■ ضد «القائد الجماعي» مع «القائد الفردي»

من أهداف عناوين مثال: «التدريب على القيادة» هو ضرب فكرة القائد الجماعي، التي هي من أهم الدعائم الفكرية التي واجه فيها الفكر الليبرالي، فكرة النضال والعمل الحزبي خلال العقود الماضية، في هجوم مباشر على أحزاب التغيير الجذري الماركسية خصوصاً، فكانت تسخيفاً ورفضاً لفكرة «الخضوع للقائد» على أساس أن هكذا منطق يعزز «الفكر الهرمي» و«الشمولي» و«تغييب الفرد في صالح المجموع» في «خضوع للقائد المسيطر».

فبناءً على حالة موضوعية في تقدم الجانب الذاتي للحاجات الفردية، خلال تحول أشكال الاستغلال من مباشر إلى أكثر تغليفاً في العقود الماضية، وتلاقياً

مع تعزيز الفكر الفردي الذاتي، القائم على هذا التقدم في الحاجات المعنوية للأفراد، تتموضع فكرة الهجوم على «القائد الشمولي» المزعومة، لصالح «القائد الفردي» المطلوب الترويج لها. إذ، المطلوب، هو: أن تكون هذه الجمعيات هي مصنع للقادة بمعزل عن القضية التي يحملونها، فمجرد أن يخضع الفرد لبرنامج تدريبي ما، يصير تلقائياً قائداً، من خلال استقطاب الشباب الطامح لكي يكون له دور ما، ولكن على أساس عزل الفرد عن حالة جماعية واسعة، هي التي تنتج دوره القيادي. أي: بمعزل عما يمكن أن يقدمه هذا الفرد للمجتمع الاجتماعي الشاملة، التي هي نقل المجتمع من حال الاستغلال إلى حال العدالة والتحرر الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

إن إخضاع الشباب لوهم ذاتي بكونهم يملكون صفات القيادة الذاتية، يقطع عليهم الطريق الموضوعي لكي يكونوا ضروريين للمجتمع ككل، من خلال حملهم لقضية المجتمع الكلية في مرحلة تاريخية معينة، ومدى فعاليتهم وقدرتهم على التأثير في القضية وإيصالها إلى أهدافها الضرورية «التغيير الشامل»، التي هي وحدها تعطيهم دور المسؤولية. فالتأثير في القضية الشاملة وإنجاحها، هو التعبير العملي عن دور القائد الاجتماعي، فالقيادي ليس إلا

الفرد المسؤول عن القضية التي يناضل من أجلها ضمن المجموع، ويملك صفة تمثيل هذا المجموع باعتراف المجموع نفسه، وليس من ذاته وبذاته يصير في هذا الموقع التمثيلي. إذاً دون القدرة على تحمل المسؤولية في تكثيف الحركة الصراعية وإنجاحها في مراحلها وتعرجاتها، لا وجود لفكرة القيادة، أو صفات القائد بالمطلق. ولكن هذا ما هو مطلوب ضربه ضمناً في فكرة «التدريب على القيادة».

## ■ ضد القائد البيروقراطي والدكتاتور الفرد!

الدعامة الأخرى التي تتلاقى مع الأولى «ضرب فكرة المسؤولية عن القضية الاجتماعية ككل» هي اعتبار المنطق الليبرالي: أن «عبادة الفرد» في الأحزاب الماركسية والثورية عامة هي تثبيت للبيروقراطية والدكتاتورية في هذه الأحزاب والمجتمع عامة. لذلك المطلوب هو أن يكون القائد فرداً دون قضية، أو دون بشر يمثلهم في دوره المسؤول، أن يكون فقط «ناشطاً» حسب المصطلح الدارج، أي: تفريغ دور القيادة، وتقرئمه إلى حالة ذاتية فردانية معزولة، عندها فقط يصير القائد الفرد غير دكتاتور شمولي، وغير بيروقراطي. نماذج عن أساليب القيادة التغييرية، هل نحتاج دروساً من الغرب فعلاً؟

في حساب «منتسبو الحزب الشيوعي الصيني» على البرنامج الصيني المهم «وي تشات» أو «تتشات» (wechat)، نشر الشهر الماضي مقال عن أسلوب «ماو تزي دونغ» في تعاظمه مع أعضاء الحزب الشيوعي الصيني، ومسؤولي

البلاد، خلال ممارسته المسؤولية والنضال «القيادة»، والذي يحمل بعضاً من السمات التالية: رفض أن يلقي أي مسؤول عن أي ملف في البلاد محضراً أو تقييماً من خلال نص مكتوب، بل أن يكون الحوار دون «جمود الورقة وبرودة الحوار»، وأن يكون التقييم تفاعلياً من خلال تبادل الأفكار والنظرات، فكان يقول: «من يقرأ من تقرير مكتوب سوف يدفعني للنوم»، وهذا ليس رفضاً للمكتوب ولكن حول كيفية عرض المادة للحضور. كان ماو يرفض أيضاً الطاولة غير المستديرة، أو التي تثبت هرمية ما بين المتحاورين وتضفي جواً «رسمياً» غير ودي على الاجتماع. وعند بدء أي اجتماع مع مسؤول ما لا يعرفه ماو مسبقاً كان يفتح الحوار بأفكار تكسر الحواجز الرسمية وتضفي جواً من الإلفة والصلة الفردية، ليكون من سيتلو التقييم مرتاحاً وأقل قلقاً وأكثر تلقائية. وكان يرفض أن يكون التقرير إيجابياً بالمطلق، لا يتضمن النواقص في القضية، بل أن تكون المشاكل هي جوهر التقارير كونها التي ستدفع للحلول. هكذا أمثلة عن ماو «الدكتاتور والبيروقراطي» تظهر على العكس ممارسة ديمقراطية ومسؤولية، النابعة من الحرص والوعي العلمي والتقدير الدقيق للوضع والإمكانات والضرورات، والصدق في تمثيل قضية الجموع المقهورة الطامحة للتحرر، واجعل الهواء أكثر حياة، فيصير الجميع أحراراً «ماو تزي دونغ» وهي تولد من خلال المعاناة والممارسة والتجريب والتعلم اليومي، لا في كتب السفارات الاستعمارية وأدواتها.

«التدريب على القيادة» هو ضرب فكرة القائد الجماعي التي واجه فيها الفكر الليبرالي فكرة النضال والعمل الحزبي خلال العقود الماضية